14 February 1996

ARABIC
Original: ENGLISH

**المجلس الاقتصادي والاجتماعي**
**لجنة التنمية المستدامة**
**اجتماع الفريق الرفيع المستوى**
**المعني بالبلدان النامية الجزرية**
**٢٢-٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩٦**

# قضايا التجارة وآفاق التنمية في البلدان النامية الجزرية في منطقة البحر الكاريبي

**تقرير من اعداد السيد دينيس أ. بانتين، الخبير الاستشاري للأونكتاد، المحاضر الأقدم ورئيس شعبة العلوم الاقتصادية في جامعة جزر الأنتيل***

---

* الآراء المعرب عنها في هذه الدراسة هي آراء صاحب الدراسة ولا تعكس بالضرورة آراء أمانة الأونكتاد أو أي إدارة رسمية أخرى. وليس في التسميات المستخدمة فيها ولا في طريقة عرض مادتها ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو اقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

E/CN.17/1996/IDC/Misc.1
UNCTAD/LLDC/IDC/Misc.1
(A) GE.96-50256

المحتويات


| | الفقرات |
|---|---|
| مقدمة | ١ - ٢ |
| الفصل | |
| الأول - الأداء التجاري لاقتصادات البلدان الجزرية في منطقة البحر الكاريبي | ٣ - ٨ |
| الثاني - القضايا الرئيسية للتجارة وآفاق البلدان الجزرية في منطقة البحر الكاريبي في اطار تحرير التجارة | ٩ - ٤٣ |
| ألف - التطورات المؤسسية الأخيرة في النظام التجاري العالمي | ١١ - ١٢ |
| باء - العولمة | ١٣ - ١٤ |
| جيم - آثار الاطار التجاري المتعدد الأطراف الجديد في اقتصادات اقتصادات البلدان الجزرية في منطقة البحر الكاريبي | ١٥ - ٤٣ |
| (أ) الوصول الى الأسواق | ١٦ - ١٨ |
| (ب) الأثر في منطقة البحر الكاريبي على وجه التحديد | ١٩ - ٢٨ |
| (ج) أثر الترتيبات التجارية الاقليمية في بلدان منطقة البحر الكاريبي | ٢٩ - ٣٨ |
| ١' اتفاق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية | ٢٩ - ٣٧ |
| ٢' التكامل الاقتصادي الأوروبي | ٣٨ |
| (د) ملاحظات عامة | ٣٩ - ٤٣ |
| الثالث - نطاق تنويع التجارة المستدام في البلدان الجزرية في منطقة البحر الكاريبي في اطار تحرير التجارة وعولمته | ٤٤ - ٦٠ |
| ألف - بعض أنماط تخصص التجارة في منطقة البحر الكاريبي | ٤٤ - ٤٦ |
| باء - التطورات القطاعية | ٤٧ - ٦٠ |

المحتويات (تابع)


| الفصل | | الفقرات |
|---|---|---|
| الرابع - | التعاون التجاري الاقليمي من أجل تنمية التجارة . . . . . | ٦١ - ٧٣ |
| | ألف - المجتمع الكاريبي . . . . . | ٦١ - ٦٩ |
| | باء - اتفاق التجارة الحرة للأمريكيتين . . . . . | ٧٠ |
| | جيم - رابطة دول البحر الكاريبي . . . . . | ٧١ |
| | دال - حالة كوبا الخاصة . . . . . | ٧٣ |
| الخامس - | خلاصة وتوصيات . . . . . | ٧٤ - ٨٤ |
| | ألف - السمات البارزة للبلدان الجزرية . . . . . | ٧٥ - ٨٠ |
| | باء - برنامج السياسات . . . . . | ٨١ - ٨٤ |

## مقدمة

١- تعتمد الآفاق الاقتصادية لاقتصادات البلدان الجزرية في منطقة البحر الكاريبي على قدرة هذه الاقتصادات على استباق الفرص والمخاطر الناجمة عن الاتجاهات الخارجية المنشأ في النظام التجاري العالمي. ويقدم التاريخ الاقتصادي لمنطقة البحر الكاريبي دليلا بليغا عن التكاليف والفوائد الناجمة عن التغيرات التي حصلت في عهود سابقة في النظام التجاري العالمي. ويلوح في الأفق حاليا عدد من "الأعاصير" الاقتصادية. وقد بدأت فعلا عدة اقتصادات في منطقة البحر الكاريبي تشهد اشارات انذار مبكرة عن حدوث تقلبات "جوية" متزايدة.

٢- ويقدم الفصل الأول استعراضا للأداء التجاري لاقتصادات بلدان منطقة البحر الكاريبي وأهمية التجارة بالنسبة الى الأداء الاقتصادي الاجمالي في هذه الاقتصادات الصغيرة والمنفتحة. ويتناول الفصل الثاني تحديد القضايا التجارية الرئيسية وآفاق اقتصادات البلدان الجزرية في منطقة البحر الكاريبي في إطار تحرير التجارة. ويتناول الفصل الثالث مسألة نطاق تنويع التجارة بصورة مستدامة بينما يتناول الفصل الرابع قضية التعاون الاقليمي في سبيل استغلال الفرص التجارية لأغراض تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. ويقدم الفصل الخامس خلاصة وتوصيات.

## الفصل الأول

## الأداءالتجاري لاقتصادات البلدان الجزرية في منطقة البحر الكاريبي[١]

٣- يمكن تصنيف مصدري بلدان منطقة البحر الكاريبي في أربع فئات من حيث الصادرات الرئيسية: الزراعة والمعادن والسياحة والصادرات المختلطة. وتتألف البلدان التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الزراعة من دومينيكا وغرينادا وكوبا وهايتي. وتتألف البلدان التي تعتمد اعتمادا كبيرا على المعادن من ترينيداد وتوباغو وجامايكا وجزر الأنتيل الهولندية حتى عام ١٩٨٥. وحصل انخفاض نسبي في أهمية مساهمة تصدير قطاعي المعادن والزراعة. فقد سجل في حالة جزر الأنتيل الهولندية على سبيل المثال انخفاض سريع في مساهمة قطاع تصدير النفط المكرر في مجموع ايرادات الصادرات من ٤٨,٥ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ١,٢ في المائة في عام ١٩٩٠[٢]. وانخفضت حصة قطاع النفط في مجموع ايرادات الصادرات في ترينيداد وتوباغو من ٧٣ في المائة في عام ١٩٨٠ الى نحو ٥٠ في المائة في عام ١٩٩٣. وانخفضت حصة قطاع البوكسيت في جامايكا في مجموع ايرادات الصادرات بنسبة النصف من ٥٢ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٢٢ في المائة في عام ١٩٩٣.

## الجدول ١

**منتجات التصدير الرئيسية من بلدان لجنة التنمية والتعاون في منطقة البحر الكاريبي حسب مجموعات المنتجات**

| مجموعة المنتجات | المنتجات | البلدان المصدرة الرئيسية في لجنة التنمية والتعاون في منطقة البحر الكاريبي |
|---|---|---|
| المنتجات الزراعية (غير الاستوائية) | • الزيوت العطرية/الدهون<br>• السمك/الاربيان | • كوبا<br>• بليز، سورينام، غيانا |
| المنتجات الزراعية الاستوائية | • المشروبات<br>• التوابل (جوز الطيب، مسحوق قشور جوزة الطيب)<br>• الأرز، التبغ<br>• السكر<br>• الموز<br>• الفواكه والخضروات | • ترينيداد وتوباغو<br>• غرينادا<br>• سورينام، غيانا، الجمهورية الدومينيكية، ترينيداد وتوباغو<br>• بليز، غيانا، الجمهورية الدومينيكية، جامايكا، سانت كيتس ونيفيس، بربادوس<br>• انتيغوا وبربودا، دومينيكا، غرينادا، سانت فنسنت، جامايكا، سورينام<br>• كوبا |
| المنتجات المستندة الى موارد طبيعية | • الوقود المعدني<br>• الالومينا/البوكسيت/ألومنيوم<br>• الذهب/الفضة/الركاز المعدني | • ترنيداد وتوباغو<br>• جامايكا، سورينام، غيانا<br>• غيانا، كوبا، الجمهورية الدومينيكية |
| المصنوعات | • الملابس/الثياب<br>• المنتجات الحرفية<br>• المواد الكيميائية | • بليز، بربادوس<br>• هايتي<br>• ترينيداد وتوباغو |

**المصدر**: *Nicholls, Shelton An Overview of the Implications of the Uruguay Round for CDCC Member Countries (November 1995).*

٤- والبلدان الكاريبية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على السياحة هي جزر البهاما وبربادوس ومؤخرا جامايكا والجمهورية الدومينيكية. وتزايدت مساهمة قطاع السياحة في مجموع ايرادات الصادرات في جميع الاقتصادات الكاريبية تقريبا منذ عام ١٩٨٠. وجزر البهاما استثناء عن القاعدة اذ أنها شهدت تغيرا في حصة مساهمة قطاعها السياحي في مجموع ايرادات الصادرات فانخفضت تلك الحصة من ٨١ في المائة في عام ١٩٨٤ الى ٧٢ في المائة في عام ١٩٩٠. ويمكن تصنيف جامايكا والجمهورية الدومينيكية في فئة المنتجات المختلطة اذ يسهم كل من قطاع السياحة والمعادن والزراعة والتصنيع في ايرادات الصادرات. والبيانات المتعلقة بهايتي لا تعكس بالكامل أنماط التجارة الكامنة بعد عام ١٩٨٥ نظرا الى الاضطرابات السياسية التي سادت جزءا كبيرا من العقد الماضي. والبيانات المتعلقة بكوبا غير متاحة بسهولة بالنسبة الى فترة ما بعد عام ١٩٨٧. غير أن من المعلوم حق العلم أن صادرات السكر انخفضت في تلك الفترة وتزايدت ايرادات الصادرات المحققة من السياحة والمواد الصيدلية.

٥- ويبين تحليل قطري مفصل أكثر لأداء التصدير أن النفط الخام ومنتجات النفط تهيمن على ايرادات صادرات ترينيداد وتوباغو[٢]. أما في حالة بربادوس، فإن الصادرات الرئيسية هي خدمات السياحة وصادرات السكر وصادرات المنتجات المصنعة (المكونات الالكترونية والأنسجة). وتتأتى ايرادات الصادرات الرئيسية في حالة جامايكا من السياحة والمعادن (البوكسيت والألومينا) والزراعة (السكر والموز أساسا) وبعض منتجات التصنيع من نوع منتجات التجميع (ولا سيما الثياب). والسياحة فائقة الأهمية في جزر البهاما. وصادرات الجمهورية الدومينيكية تشبه صادرات جامايكا وتشمل السياحة والسكر والبن والكاكاو وبعض منتجات التصنيع التصديرية (ولاسيما الثياب). كما تشتمل صادرات هايتي بوجه عام على السياحة والبن والكاكاو ومنتجات تصنيعية من نوع منتجات التجميع.

٦- وكان السكر، في حالة كوبا، قطاع الصادرات المهيمن حتى عام ١٩٨٧. غير أنه ازدادت حصة السياحة والمواد الصيدلية منذ ذلك التاريخ، مثلما لوحظ سابقا - ويعزى ذلك جزئيا الى انخفاض انتاج السكر وصادراته. وكانت تهيمن على صادرات جزر الأنتيل الهولندية حتى عام ١٩٨٥ محطات تكرير النفط اللاإقليمية في كوراساو وأروبا (التي كانت آنذاك جزءا من اقليم جزر الأنتيل الهولندية). وتزايدت منذ ذلك الوقت أهمية السياحة، ولا سيما في أروبا، الى جانب الخدمات المالية اللاإقليمية.

٧- وتعتمد أنتيغوا وبربودا على السياحة وعلى بعض صادرات منتجات الصناعة التحويلية. والزراعة، وبخاصة الموز، هي التي استأثرت في دومينيكا بما يناهز نصف مجموع صادرات السلع في عام ١٩٩٤ (٤٧ في المائة). وتشهد غرينادا حالة مماثلة لحالة دومينيكا من حيث هيمنة الصادرات الزراعية، المؤلفة من مزيج من الموز وجوز الطيب ومسحوق قشرة جوزة الطيب والكاكاو ، التي استأثر كل منها بنحو ١٤ في المائة من صادرات السلع في عام ١٩٩٢. وترد ايرادات التصدير الرئيسية في سانت كيتس ونيفيس من السكر (٣٧ في المائة من صادرات السلع في عام ١٩٩٢) والسياحة. وتعتمد ايرادات التصدير في سانت لوسيا على الموز والسياحة أساسا. أما في سانت كيتس ونيفيس وغرينادين، فان الزراعة هي المهيمنة، علما بأن الموز يشكل أهم محصول فيهما.

٨- ومما يزيد اعتماد الاقتصادات الكاريبية على التجارة أن ثلث ايرادات التصدير يتأتى من تصدير السلع أو الخدمات. وبعبارة أخرى، ثمة تمركز كبير للصادرات. فالبوكسيت والألومينا استأثرا بنسبة ٧٨ في المائة من صادرات سلع جامايكا في عام ١٩٩٤ مقابل ٧٦ في المائة في حالة صادرات النفط والمواد البتروكيميائية في ترينيداد وتوباغو. ويبرز هذا الاعتماد أيضا في ارتفاع المعدلات بين التجارة والناتج المحلي الاجمالي.

## الجدول ٢

**الصادرات والواردات الرئيسية لبلدان مختارة في لجنة التعاون والتنمية في منطقة الكاريبي**

| البلد | الصادرات الرئيسية | النسبة المئوية من مجموع الصادرات | القيمة بملايين دولارات الولايات المتحدة | الواردات الرئيسية | النسبة المئوية من مجموع الواردات | القيمة بملايين دولارات الولايات المتحدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| انتيغوا وبربودا (١٩٩١) | الموز | | | المصنوعات<br>السلع الرأسمالية<br>الأغذية<br>المواد الكيميائية والوقود | ٢٦,٥٠<br>١٤,١٠<br>٦٨,٥٠<br>١٤,٣٠ | ٦٩,٦٠<br>٣٦,٩٠<br>١٧٩,٧٠<br>٣٧,٤٠ |
| بليز (١٩٩٣) | السكر<br>الثياب<br>مركزات الليمون<br>منتجات السمك<br>الموز | ٢٩,٠٠<br>١٤,٢٠<br>٩,٨٠<br>٩,٢٠<br>٨,٤٠ | ٤١,٥٠<br>٢٠,٣٠<br>١٤,٠٠<br>١٣,٢٠<br>١٢,١٠ | الآلات<br>الأغذية<br>الوقود<br>المواد الكيميائية<br>منتجات مصنعة أخرى | ٢٧,٧٠<br>٢٠,٠٠<br>١٣,٣٠<br>١٠,٣٠<br>٣٥,٦٠ | ٦٧,٨٠<br>٤٩,٠٠<br>٣٢,٥٠<br>٢٥,١٠<br>٨٧,٠٠ |
| كوبا (١٩٩٤) | السكر<br>المعادن<br>المنتجات البحرية<br>الفواكه والخضروات<br>المواد الصيدلية | ٤٩,١٠<br>١٣,٥٠<br>٦,٥٠<br>٢,٥٠<br>٨,٢٠ | ٦٠٠,٠٠<br>١٦٥,٠٠<br>٨٠,٠٠<br>٣٠,٠٠<br>١٠٠,٠٠ | الأغذية والمشروبات والتبغ<br>المعادن الخام<br>الوقود ومواد التزليق<br>المواد الكيميائية<br>الآلات والنقل | ١٧,٠٠<br>٣,٣٠<br>٢٩,٣٠<br>٦,٤٠<br>١٩,٤٠ | ٧٢٠,٠٠<br>١٤٠,٠٠<br>١٢٤٠,٠٠<br>٢٧٠,٠٠<br>٨٢٠,٠٠ |
| دومينيكا (١٩٩٤) | الموز<br>الصابون | ٤٦,٨٠<br>٢٨,٥٠ | ٥٥,٣٧<br>٣٣,٦٦ | المصنوعات<br>السلع الرأسمالية<br>الأغذية<br>المواد الكيميائية والوقود | ٢٤,٢٠<br>٢٥,٨٠<br>٢٣,٨٠<br>٩,١٠ | ٢٨,٥٠<br>٣٠,٤٠<br>٢٨,١٠<br>١٠,٧٠ |
| غرينادا (١٩٩٢) | جوز الطيب ومسحوق قشور جوز الطيب<br>الموز<br>الكاكاو | ١٤,٥٠<br>١٤,٥٠<br>١٣,٠٠ | ٢,٩٠<br>٢,٩٠<br>٢,٦٠ | المصنوعات<br>السلع الرأسمالية<br>الأغذية<br>المواد الكيميائية والوقود | ١٩,٤٠<br>١٥,٢٠<br>٣٥,٥٠<br>١٠,٥٠ | ٢١,٢٠<br>١٦,٦٠<br>٣٨,٩٠<br>١١,٥٠ |
| غيانا (١٩٩٣) | السكر<br>الذهب<br>البوكسيت<br>الأرز<br>الإربيان | ٢٧,٠٠<br>٢٤,٢٠<br>٢٢,١٠<br>٨,٠٠<br>٢,٨٠ | ١١١,٣٠<br>٩٩,٨٠<br>٩١,١٠<br>٣٣,٠٠<br>١١,٤٠ | السلع الرأسمالية<br>السلع الوسيطة الأخرى<br>السلع الاستهلاكية<br>الوقود ومواد التزليق | ٣٤,٩٠<br>٢٦,٦٠<br>٢١,٣٠<br>١٦,٧٠ | ١٦٩,٣٠<br>١٢٨,٩٠<br>١٠٣,١٠<br>٨٠,٨٠ |
| هايتي (١٩٩٣) | البن<br>الكاكاو<br>الزيوت العطرية<br>المنتجات المصنعة<br>المنتجات الحرفية | ٠,٨٠<br>٠,٠٧<br>٠,٥٠<br>٤,٤٠<br>٠,٢٠ | ٠,٦٦<br>٠,٠٦<br>٠,٤٠<br>٣,٥٦<br>٠,١٦ | الأغذية والمشروبات والتبغ<br>الهيدروكاربونات<br>الزيوت والأدهان<br>المواد الكيميائية<br>المصنوعات<br>الآلات ونقل المعدات | ١٧,٥٠<br>١١,٩٠<br>٣,٤٠<br>٤,٠٠<br>٥,٧٠<br>٢,٤٠ | ٤٦,٧٠<br>٣١,٩٠<br>٩,٠٠<br>١٠,٦٠<br>١٥,١٠<br>٦,٤٠ |
| الجمهورية الدومينيكية (١٩٩٤) | سبائك الحديد والنيكل<br>السكر الخام<br>الذهب والفضة<br>البن<br>الكاكاو<br>التبغ | ٢٨,٦٠<br>١٨,٥٠<br>٣,٠٠<br>٩,٩٠<br>٨,٨٠<br>٢,٨٠ | ١٨١,١٠<br>١١٧,١٠<br>١٨,٩٠<br>٦٢,٧٠<br>٥٥,٥٠<br>١٧,٦٠ | | | |

| البلد | الصادرات الرئيسية | النسبة المئوية من مجموع الصادرات | القيمة بملايين دولارات الولايات المتحدة | الواردات الرئيسية | النسبة المئوية من مجموع الواردات | القيمة بملايين دولارات الولايات المتحدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| جامايكا (١٩٩٢) | الألومينا<br>البوكسيت<br>السكر<br>الموز | ٤٤,٧٠<br>٨,٤٠<br>٧,٨٠<br>٣,٨٠ | ٤٧١,١٠<br>٨٨,٨٠<br>٨٢,٥٠<br>٣٩,٦٠ | الأغذية<br>سلع استهلاكية أخرى<br>الوقود<br>المواد الخام الأخرى<br>مواد بناء<br>معدات النقل<br>سلع رأسمالية أخرى | ٦,٠٠<br>١٠,٣٠<br>٢٠,٩٠<br>٥٢,٧٠<br>٥,٧٠<br>١٠,٤٠<br>٩,٠٠ | ١٠٦,٦٠<br>١٦٠,٥٠<br>٣٢٤,٩٠<br>٨١٨,٢٠<br>٨٨,٨٠<br>١٦١,٥٠<br>١٣٩,٠٠ |
| سانت كيتس و نيفيس (١٩٩٢) | السكر ودبس الشوندر | ٣٧,٤٠ | ١٢,٢٠ | المصنوعات<br>السلع الرأسمالية<br>الأغذية<br>المواد الكيميائية والوقود | ٢٠,٧٠<br>١٩,٢٠<br>٢٩,٠٠<br>١٠,٤٠ | ٢٠,٢٠<br>١٨,٧٠<br>٢٨,٣٠<br>١٠,١٠ |
| سانت لوسيا (١٩٩٢) | الموز | ٥٥,٨٠ | ٦٨,٥٠ | المصنوعات<br>السلع الرأسمالية<br>الأغذية<br>المواد الكيميائية والوقود | ٢٧,٤٠<br>١٣,٩٠<br>٣٥,٢٠<br>١,٣٠ | ٧٤,٤٠<br>٣٧,٦٠<br>٩٥,٥٠<br>٣,٦٠ |
| سانت فنسنت (١٩٩٢) | الموز | ٤٨,٤٠ | ٣٧,٥٠ | المصنوعات<br>السلع الرأسمالية<br>الأغذية<br>المواد الكيميائية والوقود | ٢٤,٧٠<br>٢١,٢٠<br>٢١,٩٠<br>١٢,٣٠ | ٣٣,١٠<br>٢٨,٣٠<br>٢٩,٣٠<br>١٦,٥٠ |
| سورينام (١٩٩١) | الألومينا<br>الألومينيوم<br>الإربيان<br>الأرز ومنتجات الأرز<br>الموز | ٧٥,٦٠<br>١١,٦٠<br>٨,٨٠<br>٥,٨٠<br>٢,٦٠ | ٢٦١,٧٠<br>٤٠,١٠<br>٣٠,٤٠<br>١٩,٩٠<br>٩,١٠ | | | |
| بربادوس (١٩٩٢) | السكر ودبس الشوندر<br>المواد الكيميائية<br>المكونات الكهربائية<br>الملابس | ٢٦,٢٠<br>١٣,٣٠<br>١٣,١٠<br>٣,٧٠ | ٤١,٤٠<br>٢١,٠٠<br>٢٠,٧٠<br>٥,٩٠ | آلات<br>الأغذية والمشروبات<br>السلع الاستهلاكية الأخرى<br>مواد البناء<br>المواد الكيميائية<br>الوقود | ١٧,٩٠<br>٢١,١٠<br>١٠,٩٠<br>٦,٢٠<br>٦,٨٠<br>٦,٤٠ | ٨٣,٠٠<br>٩٨,٢٠<br>٥٠,٨٠<br>٢٨,٨٠<br>٣١,٥٠<br>٢٩,٨٠ |
| ترينيداد وتوباغو | الوقود المعدني<br>المواد الكيميائية<br>السلع المصنعة<br>الأغذية (بما فيها سكر)<br>المشروبات والتبغ | ٤٩,٨٠<br>٢٧,٥٠<br>١٢,٦٠<br>٥,١٠<br>٢,١٠ | ٩٣٣,١٠<br>٥١٥,٤٠<br>٢٣٥,٨<br>٩٥,٤٠<br>٣٠,٩٠ | الأغذية<br>السلع المصنعة<br>الآلات ومعدات نقل<br>المواد الكيميائية | ١٥,١٠<br>٢١,٢٠<br>٢٩,٨٠<br>١٣,٧٠ | ١٧١,٢٠<br>٢٤٠,٥٠<br>٣٣٨,٢٠<br>١٥٥,٨٠ |

المصدر: *Nicholls, Shelton An Overview of the Implications of the Uruguay Round for CDCC Member Countries*

**(تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥).**

## الفصل الثاني

# القضايا الرئيسية للتجارة وآفاق البلدان الجزرية في منطقة البحر الكاريبي في اطار تحرير التجارة

٩- بدأ معظم البلدان الجزرية الكاريبية الكبرى[٤] عملية تحرير للتجارة من أواسط الثمانينات الى أواخرها كجزء من مجموعات من الشروط السياسية المتصلة باتفاقات "التكيف الهيكلي" المبرمة مع وكالات متعددة الأطراف. وهدف عملية التحرير هذه هو تحويل تلك هذه الاقتصادات عن استراتيجيات تنظر الى الداخل الى استراتيجيات استثمار انتاجي تصديري الوجهة. ويُتوقع أن يزيد هذا التغير الهيكلي من قدرة الاقتصادات الكاريبية على المنافسة، مما يساهم في تنويع الصادرات وايجاد فرص العمل. غير أن لعملية التحول هذه تكاليفها.

١٠- وتؤثر عملية تحرير التجارة في القطاعات المتنافسة على الاستيراد التي أُنشئت في اطار نظم التصنيع المستعيض عن الاستيراد. وقدرت دراسة أجريت عن الآثر الذي يحتمل أن ينجم عن تحرير التجارة من جانب واحد في اقتصاد ترينيداد وتوباغو أن نحو ١٤ ٠٠٠ فرصة عمل مباشرة في قطاع الصناعة التحويلية ستزول بنهاية عام ١٩٩٦[٥] ويشكل هذا العدد ٣٥ في المائة من ٤٠ ٠٠٠ فرصة عمل في قطاع الصناعة التحويلية في عام ١٩٩٢. وتوصل ويتر الى خلاصة مماثلة بصدد أثر تحرير التجارة في اقتصاد جامايكا[٦]. ومع مراعاة درجة دقة البيانات، يخلص ويتر الى أن نحو ١٤ ٥٠٠ فرصة عمل أو ما يعادل ٢٣ في المائة من العمالة في مؤسسات الصناعة التحويلية الكبرى أو ١١ في المائة من مجموع العمالة في قطاع الصناعة التحويلية ستزول في الأجل القصير (من ستة أشهر الى ١٢ شهرا) من تاريخ اجراء الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. كما أُفيد بأن قطاع الصناعة التحويلية في جامايكا فقد نحو ٣٠ ٠٠٠ فرصة عمل بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٢. وتواجه بلدان منطقة البحر الكاريبي الآن أثر تحرير التجارة العالمي نتيجة جولة أوروغواي من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، ولا سيما فيما يتعلق بالأسواق التي أتاحت فرص وصول تفضيلية لبعض صادرات المنطقة من السلع الرئيسية.

### ألف - التطورات المؤسسية الأخيرة في النظام التجاري العالمي

١١- تمثل مفاوضات جولة أوروغواي التجارية المتعددة الأطراف (جولة أوروغواي) وإنشاء منظمة التجارة العالمية تغيرا جوهريا في نظام التجارة العالمي. وتشكل جولة أوروغواي تقدما كبيرا بالنسبة الى جولات المفاوضات التجارية العالمية السابقة. ويشمل اتفاق منظمة التجارة العالمية الخدمات والقضايا التجارية المتصلة بالاستثمار والملكية الفكرية والحواجز غير التعريفية، بالاضافة الى اشتماله على الزراعة والمنسوجات/الملابس.

١٢- واستبقت البلدان الرئيسة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي اختتام جولة أوروغواي بتشكيل كتل إقليمية. ففي حالة أوروبا الغربية، تحولت المجموعة الاقتصادية الأوروبية تحولا سريعا لتصبح منطقة اقتصادية خالية من الحدود بعد عدة عقود من الصبغة الاقليمية المتزايدة. وفي حالة أمريكا الشمالية، وسع اتفاق التجارة الحرة المبرم بين الولايات المتحدة وكندا بادراج المكسيك في اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. وثمة الآن اتفاق من حيث المبدأ لوضع اتفاق تجارة حرة للأمريكتين بحلول عام ٢٠٠٥. كما يجري تشكيل كتلة إقليمية فيما بين البلدان الواقعة حول المحيط الهادئ . وتُبذل جهود أخرى لتشكيل تجمعات اقتصادية إقليمية في مناطق أخرى في العالم بما فيها منطقة الأمريكتين[٧].

باء - العولمة

١٣- يجوز تعريف العولمة بأنها إرساء الطابع المؤسسي على الاقتصاد السوقي العالمي المفتوح بدافع التغير التكنولوجي. وستصبح المعرفة العلمية والتكنولوجية بصورة متزايدة العنصر الرئيسي الذي سيحدد القدرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي المعولم. وأكثر مثال ملموس عن ذلك يظهر في مجال تكنولوجيات المعلومات التي تؤدي الى أتمتة أنشطة عديدة كانت كثيفة العمالة فيما مضى. كما أن ثورة تكنولوجيا المعلومات تؤدي، عبر التليفزيون بالكابل وبالسواتل، الى تسويق كبير لا للمنتجات فحسب بل أيضا لمعايير ثقافة حضرية عبر منطقة البحر الكاريبي.

١٤- وتشمل العولمة، على صعيد أعم، اندماج الانتاج (بما في ذلك الخدمات) عبر الحدود الاصطناعية للدولة الأمة. والعولمة ظاهرة أوسع، على النطاق الجغرافي، للضغوط التي تمارسها شركات أكثر قدرة على المنافسة على غيرها من الشركات داخل اسواقها الوطنية. وسيصعب بصورة متزايدة على الشركات في أي بلد أن تتجاهل ضغوط التنافس عبر الأحواز الجغرافية المشتتة نظرا الى أن اتجاهات العولمة توجد تجارة محلية وأجنبية قوية ومصالح مستهلكين معادية لاستخدام النزعة الحمائية. وستؤثر العولمة، بالتالي في القاعدة التنافسية لصادرات منطقة البحر الكاريبي (ولا سيما الصادرات المتمحورة حول العمالة الرخيصة وغير المؤهلة) بينما ستزيد من المنافسة التي تواجهها صناعات استبدال الواردات.

جيم - آثار الاطار التجاري المتعدد الأطراف الجديد في اقتصادات البلدان الجزرية في منطقة البحر الكاريبي

١٥- "لا يوجد توافق في الآراء حول الطريقة التي يمكن أن يقاس بها التحرير بصورة سليمة" مثلما يلاحظ البنك الدولي[٨]. وتم التوصل الى خلاصة مماثلة في دراسة طلبت اجراءها أمانة المجتمع الكاريبي عن الأثر الذي يحتمل أن تحدثه جولة أوروغواي في بلدان المجتمع الكاريبي: "يصعب تحديد حجم فوائد جولة أوروغواي بالنسبة الى الدول الأعضاء في المجتمع الكاريبي. والنماذج الاقتصادية المستخدمة لتقدير التغيرات المتوقعة نماذج تعتمد على افتراضات عديدة. وبينما تصح هذه النماذج الاقتصادية الى حد ما على صعيد التجارة العالمية ككل، فإن فائدتها مقصورة على عدد قليل من البلدان مثل القوى الاقتصادية الكبرى، وعلى السلع الرئيسية من السلع المتاجر بها. ويجب تحليل الفوائد التي تجنيها الدول الأعضاء في المجتمع الكاريبي والتكاليف التي تتكبدها واستكمالها بصورة غير مباشرة باستخدام التنبؤات المعنية بالأطراف التجارية الرئيسية وسلعها الأساسية وبضائعها وخدماتها التجارية الرئيسية"[٩].

(أ) الوصول الى الأسواق

١٦- أعرب البنك الدولي عن رأي مفاده أن جولة أوروغواي ستؤدي الى ازدهار التجارة العالمية بين عامي ١٩٨٥ و٢٠٠٥، مما سيفيد جميع المشاركين في تلك التجارة[١٠]. وحاول غريناواي وميلنر تقدير أثر جولة أوروغواي في بلدان الكومنولث النامية بما يشمل البلدان الكاريبية الناطقة بالانكليزية[١١]. وسجل هذان المؤلفان النسبة المئوية لانخفاض التعريفات الجمركية المفروضة على المنتجات ذات الأهمية التصديرية العالية بالنسبة الى بلدان الكومنولث النامية، بما فيها بلدان منطقة البحر الكاريبي. ونظر المؤلفان الى أثر التخفيضات التعريفية لجولة أوروغواي في الوصول الى الأسواق قاصدا فئة منتجات أكثر تحديدا ذات أهمية لبلدان الكومنولث الكاريبية، وتبين استنتاجات المؤلفين فيما يلي.

١٧- ستنخفض معدلات تعريفات الدولة الأكثر رعاية بنسب ٤٠ في المائة و٥٠ في المائة و٢٠ في المائة على التوالي في حالة المنتجات الاستوائية والمنتجات الاستوائية غير الزراعية والمنتجات المستندة الى موارد طبيعية. وسلبيات

هذه العملية بالنسبة الى بلدان الكومنولث النامية، ولا سيما بلدان منطقة البحر الكاريبي، هي أن الهوامش التفضيلية المبينة بموجب اتفاقيات لومي ونظم الأفضليات المعممة ستنخفض بصورة طبيعية نظرا الى أن هذه التخفيضات التعريفية تخفيضات عالمية. ويشير غريناواي وميلنر الى حسابات الغات التي تفيد بأن هوامش الأفضليات ستنخفض بنسبة ٨٢ في المائة في حالة كندا، وبنسبة ٦١ في المائة في حالة اليابان، وبنسبة ٥٠ في المائة في حالة الولايات المتحدة الأمريكية، وبنسبة ٣٢ في المائة في حالة الجماعة الاقتصادية الأوروبية، مع تركز هذه الانخفاضات في قطاع الزراعة.

١٨- لقد نجحت جولة أوروغواي في ادراج المنسوجات والملابس في اطارها لأول مرة منذ أن بدأت البلدان المصنعة ابرام الاتفاقات متعددة الألياف قبل ٣٠ سنة تقريبا لحماية صناعاتها المحلية من الواردات. غير أن عملية تحرير المنسوجات والملابس ستجري طوال ١٠ سنوات[١٢].

(ب) الأثر في منطقة البحر الكاريبي على وجه التحديد[١٣]

١٩- ينظر دافينبورت في دراسته في أثر جولة أوروغواي في البلدان الكاريبية الناطقة بالانكليزية[١٤]. ويلاحظ "ان مجموع الخسارة المقدرة التي ستتكبدها صادرات بلدان الكومنولث الكاريبية يبلغ ١٥٠ مليون دولار، تستأثر منها جامايكا بمبلغ ٦٣ مليون دولار وجزر البهاما وترينيداد وتوباغو بمبلغي ٣٢ مليون دولار و٢٤ مليون دولار على التوالي. ومن حيث الحجم يبلغ مجموع الخسارة من جراء تحول التجارة، اذا طرحت منه الأرباح الصافية الناجمة عن انشاء الفرص التجارية، ٥٧ مليون دولار، وهو ما يعادل ٢,٩ في المائة من صادرات عام ١٩٩٢ الى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .... وتعاني البلدان الكاريبية خارج الكومنولث، ولا سيما الجمهورية الدومينيكية، من حالة مماثلة نسبيا بسبب صادراتها من المعادن والفلزات والجلود والأحذية والمعدات الالكترونية وغير ذلك من المنتجات الصناعية".

٢٠- وتُتوقع هذه النتيجة بسبب أثر التغيرات التعريفية الواقع أساسا على السلع المتجر بها على أساس تفضيلي من منطقة البحر الكاريبي وبسبب الزيادة المتوقعة في سعر السلع الأساسية الزراعية في المناطق المعتدلة نتيجة انخفاض درجة الحماية والاعانة التي تحظى بها قطاعات هذه السلع. والموز والسكر هما أهم منتجين يحتمل أن يتضررا من جولة أوروغواي.

٢١- ويسهم انتاج الموز اسهاما رئيسيا في توفير دعم اقتصادي لبعض البلدان الجزرية الكاريبية، فضلا عن بلدان جنوب ووسط القارة الأمريكية. واستأثر الموز بنسبة ٦٩ في المائة من صادرات سلع دومينيكا في عام ١٩٩٢، وبنسبة ٥٩ في المائة من صادرات سلع سانت لوسيا في نفس العام، وبنسبة ٤٢ في المائة من صادرات سانت فنسنت، بينما كانت مساهمة الموز المقارنة في صادرات السلع في عام ١٩٩٢ تبلغ ٣٦ في المائة في حالة هندوراس و٢٩ في المائة في حالة بنما و٢٠ في المائة في حالة كوستاريكا في نفس العام. ويهيمن على صناعة الموز مزارعون صغار في منطقة البحر الكاريبي. وتقل مساحة ٦٩ في المائة من مزارع الموز في الجمهورية الدومينيكية عن أربعة آلاف متر مربع، والرقم المقابل في حالة سانت لوسيا هو كذلك ٦٩ في المائة، بينما يبلغ ٦١ في المائة في حالة سانت فنسنت.

٢٢- ويُصدر الى أوروبا معظم الموز الوارد من البلدان الكاريبية الناطقة بالانكليزية وبالاسبانية ومن الأمريكتين. وكانت توجد في شهر تموز/يوليه ١٩٩٣ ثلاثة مصادر رئيسية من مصادر توريد الموز الى الاتحاد الأوروبي وهي: '١' الموز المزروع والمسوق في الاتحاد الأوروبي ذاته؛ '٢' موز مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ الصادر أساسا من منطقة البحر الكاريبي (٨,٨ في المائة) وافريقيا (٧,٥ في المائة)؛ و'٣' الموز الذي يصدره منتجو أمريكا اللاتينية والذي يستأثر بنسبة ٦٢,٣ في المائة في السوق. ويتجلى من هذه البيانات أن بلدان أمريكا اللاتينية المنتجة للموز تهيمن على

توريد الموز الى السوق الأوروبية. ويمكن أن تنقسم هذه السوق الأوروبية الى ثلاث أسواق فرعية منفصلة هي: '١' سوق تفضيلية في فرنسا والمملكة المتحدة واسبانيا وايطاليا؛ '٢' سوق خالية من الرسوم الجمركية في ألمانيا؛ '٣' سوق خاضعة لتعريفات جمركية قدرها ٢٠ في المائة في بلجيكا وهولندا ولكسمبرغ.

٢٣- والتفسير الرئيسي للوصول الى الأسواق بصورة تفضيلية هو أنه على الرغم من أن البلدان الكاريبية، ولا سيما البلدان الناطقة بالانكليزية، ظلت لوقت طويل مصدرة صافية للموز الى الاتحاد الأوروبي، فإن تكاليف الانتاج أعلى نسبيا في هذه المنطقة: "ومستويات الانتاجية والنوعية أعلى في أمريكا اللاتينية بسبب مناخ وتضاريس وأنواع تربة مواتية أكثر. ونتيجة لذلك، فإن أهم الجهات المساهمة في تجارة الموز الدولية هي بلا منازع جهات التصدير في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية المعروفة عموما بأنها "جهات توريد" الموز بالدولار[١٥]. واستعيض بداية من ١ تموز/يوليه ١٩٩٣ عن نظم تجارة توريد الموز القائمة بما أصبح يُعرف بنظام الموز الجديد. وتشمل العناصر الرئيسية لهذا النظام ما يلي:

- انشاء حصص معفاة من التعريفات الجمركية الأساسية للموز الوارد من دول افريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ بمستويات لا تقل عن التوريد التقليدي؛

- فرض تعريفة جمركية على الموز المستورد من أمريكا اللاتينية بحصة محددة هي مليونا طن، وذلك بمقدار ١٠٠ وحدة نقدية أوروبية للطن الواحد، وتعريفة جمركية بمقدار ٨٥٠ وحدة نقدية أوروبية للطن الواحد على الواردات التي تتجاوز تلك الحصة؛

- فرض قيد على دخول موز أمريكا اللاتينية الى الاتحاد الأوروبي اذا تعطلت الواردات التقليدية من مجموعة دول افريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ ومقاطعات ما وراء البحار.

٢٤- ولكن مشاعر القلق التي أبداها منتجو أمريكا اللاتينية فيما يتعلق بالأحكام والشروط المبينة في نظام الموز الجديد أدت في نهايية الأمر الى اتفاق من أجل زيادة حصتهم في اطار هذا النظام من مليوني طن الى ٢,١ من ملايين الأطنان في عام ١٩٩٤ والى ٢,٢ من ملايين الأطنان في عام ١٩٩٥. وأصبح هذا "الاتفاق الاطاري" (وهو أساسا اضافة الى نظام الموز الجديد) نافذ المفعول منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. واستُخدم الغات كوسيلة طعن من جانب منتجي أمريكا اللاتينية المستائين من الشروط المفروضة عليهم في اطار نظام الموز الجديد. وبموجب قرار صادر عن أحد أفرقة الغات في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٤، أُدين نظام الموز الجديد بوصفه نظاما تمييزيا ولا يتمشى مع الغات. ودعا الفريق الاتحاد الأوروبي الى الغاء نظام الموز الجديد.

٢٥- ويمكن أن تترتب نتائج اقتصادية خطيرة عن أي خفض في الأفضليات نتيجة تنفيذ جولة أوروغواي بالنسبة الى منتجي الموز في المجتمع الكاريبي. وتتمثل نتيجة مباشرة في أنه سيتوجب على منتجي المجتمع الكاريبي أن يتنافسوا مع "الموز بالدولار" الأرخص ثمنا الذي يوفره منتجو أمريكا اللاتينية. واقترح الاتحاد الأوروبي ردا على هذه الحالة تقديم معونة مباشرة لتحسين نوعية موز منتجي مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ. ولم يصادق بعد على هذا الاقتراح، ويتوقع أن تعارض عدة دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي التصديق عليه نظرا الى السياسة "التفضيلية" التي تتمتع بها حاليا بلدان مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ. وسيكون نظام الموز الجديد نافذ المفعول حتى عام ٢٠٠٢، وهو تاريخ يُؤمل بحلوله أن يتمكن منتجو المجتمع الكاريبي من المنافسة بصورة مربحة مع منتجي أمريكا اللاتينية الأكثر كفاءة.

٢٦- أما السكر فقد صدرت فيه بلدان منطقة البحر الكاريبي في عام ١٩٩٢ نحو ٠٠٠ ٥٣٩ طن الى الجماعة الاقتصادية الأوروبية والولايات المتحدة معا. والبلدان الرئيسية التي تنتج السكر من البلدان الجزرية الكاريبية هي جامايكا، وترينيداد وتوباغو، وبربادوس، وسانت كيتس ونيفيس، والجمهورية الدومينيكية، وكوبا. وصدّر مصدرو السكر الرئيسيون في المجتمع الكاريبي نحو ٢,٢٤ من ملايين الأطنان من السكر بقيمة إجمالية قدرها ٩٩٧,٥ مليون دولار بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٠. وبلغت ايرادات صادرات السكر ودبس السكر معا في نفس الفترة ٠٢٩,٥ ١ مليون دولار استأثر السكر منها بنسبة ٩٧ في المائة ودبس السكر بنسبة ٣ في المائة. وما زال السكر ودبس السكر يساهمان بنسبة هامة في الانتاج والصادرات الزراعية ويستأثران بنسبة كبيرة من العمالة في بعض الاقتصادات الجزرية الكاريبية. وبلغت صادرات السكر، من حيث الانتاج الزراعي، ٣٥ في المائة و٣٢ في المائة على التوالي في جامايكا وبربادوس. وتهيمن صادرات السكر ودبس السكر على مجموع الصادرات الزراعية من هذين البلدين، واستأثرت بنسبة عالية قدرها ٩٥ في المائة من هذا المجموع في حالة بربادوس. كما ساهمت صادرات السكر ودبس السكر بنسبة ١٧ في المائة من صادرات بربادوس المحلية.

٢٧- ويعتمد مصدرو السكر في منطقة البحر الكاريبي منذ وقت طويل على الوصول على أساس تفضيلي الى الأسواق الكبيرة. وتتجه صادرات السكر أساسا الى أسواق الجماعة الاقتصادية الأوروبية والولايات المتحدة ويستفيد معظم مصدري السكر في منطقة البحر الكاريبي من الحصة المحددة بموجب بروتوكول السكر للجماعة الاقتصادية الأوروبية. ويوجد في اطار هذا البروتوكول ضمان للأسعار التفضيلية لسكر منطقة البحر الكاريبي، وتحدد هذه الأسعار بالنسبة الى أسعار السوق المحلية في الجماعة الاقتصادية الأوروبية. وكفل بروتوكول السكر على هذا النحو حصائل تصدير مستدامة للبلدان الكاريبية التي تنتج السكر.

٢٨- وبالاضافة الى ذلك، وافقت الجماعة الاقتصادية الأوروبية في اطار هذا البروتوكول، على أن تشتري سنويا كميات محددة من السكر من بلدان كاريبية معينة، بما فيها جامايكا، طوال مدة اتفاقية لومي الرابعة. غير أن تحقيق الاتساق في سوق الجماعة الاقتصادية الأوروبية مؤخرا يهدد استمرار بقاء الأسعار التفضيلية التي يتمتع بها حاليا مصدرو السكر من منطقة البحر الكاريبي. وتقدر دافينبورت أن جولة أوروغواي ستؤدي الى انخفاض صاف في ايرادات الصادرات بنحو ٢١ مليون دولار، مع تحقيق الجمهورية الدومينيكية ربحا ملحوظا مقابل الانخفاضات التي ستشهدها معظم الاقتصادات الكاريبية الأخرى المصدرة للسكر[١٦].

## (ج) اثر الترتيبات التجارية الاقليمية في منطقة البحر الكاريبي

### ١' اتفاق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية

٢٩- إن الولايات المتحدة هي سوق التصدير الرئيسية للمجتمع الكاريبي. وارتفعت صادرات المجتمع الكاريبي الى الولايات المتحدة من ٩٢٧ ١ مليون دولار في عام ١٩٨٨ (٣٦ في المائة من مجموع صادرات المجتمع الكاريبي) الى ٤٩٤ ٢ مليون دولار (٤٤ في المائة من مجموع الصادرات) في عام ١٩٩٤. كما يرد نحو ثلث واردات المجتمع الكاريبي من الولايات المتحدة الأمريكية. وحاولت بعض الدراسات العامة تقدير أثر اتفاق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية من حيث تحويل التجارة والاستثمار عن منطقة البحر الكاريبي لصالح المكسيك.

٣٠- ويلاحظ رودريغيز أن البلدان التي تستفيد من مبادرة حوض البحر الكاريبي تتمتع بوصول تفضيلي مقارنة بالمكسيك بنسبة ٧ في المائة فقط من صادرات مبادرة حوض البحر الكاريبي الى الولايات المتحدة الأمريكية، وأن أحكام اتفاق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية يمكن أن تضع ٦٠ في المائة من صادرات بلدان حوض البحر الكاريبي الى

الولايات المتحدة في وضع غير موات من حيث الحواجز التعريفية وغير التعريفية[١٧]. كما يلاحظ رودريغيز أن اتفاق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية يزيد من جاذبية المكسيك على صعيد الاستثمار الأجنبي لسببين هما: "أولا، ستكون التنازلات للمكسيك على أساس اتفاق تجارة حرة تعاقدي أكثر أمنا من التنازلات الممنوحة من جانب واحد في إطار مبادرة حوض البحر الكاريبي. ثانيا، سيكون المستثمرون على علم منذ البداية بالنتيجة النهائية لعملية تزايد الامتيازات وسيتصرفون وفقا لذلك". كما أجريت مؤخرا عدة دراسات تنظر بمزيد من التفصيل الى النتائج التي يحتمل أن يسفر عنها اتفاق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بالنسبة الى منطقة البحر الكاريبي[١٨]. وأهم قطاعي التصدير في منطقة الكاريبي اللذين يتوقع أن يتأثرا بالاتفاق هما المنسوجات والملابس، والأغذية المجهزة[١٩].

٣١- ويتسم القطاع الفرعي للملابس والمنسوجات بأهمية كبيرة بالنسبة الى بلدان منطقة البحر الكاريبي من حيث العمالة وايرادات النقد الأجنبي ومساهمة هذا القطاع الفرعي في الناتج المحلي الاجمالي. وتحتل جامايكا مكان الصدارة في مجال صادرات الملابس في المجتمع الكاريبي. وكان هناك ٣٢٢ مصنع ملابس مسجلا في جامايكا في عام ١٩٩٤. ويساهم هذا القطاع بنحو ٥ في المائة من مجموع الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعة التحويلية في جامايكا، وهو ما يعادل نحو ١ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للبلد. والسوق الرئيسية لصادرات جامايكا من المنسوجات/الملابس هي الولايات المتحدة الأمريكية (٨٠ في المائة) مع استئثار كندا وأوروبا وبلدان منطقة البحر الكاريبي بنسبة ٢٠ في المائة المتبقية. وساهم القطاع الفرعي للملابس/المنسوجات في تحصيل النقد الأجنبي في اقتصاد جامايكا بمبلغ اجمالي قدره ٦٦٧ ١ مليون دولار بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٣ (وهو ما يعادل نحو ٣١ في المائة من مجموع صادرات البضائع). ويشغل هذا القطاع الفرعي نحو ٣٦ في المائة من قوى العمل العاملة في قطاع الصناعة التحويلية (٠٠٠ ٩٥ عامل في عام ١٩٩٣). وفي حالة الجمهورية الدومينيكية، يستأثر هذا القطاع بنسبة مماثلة من حيث المؤشرات الاقتصادية الرئيسية المسجلة في جامايكا. كما تعد بربادوس وترينيداد وتوباغو من كبار البلدان المصدرة للملابس.

٣٢- وينص اتفاق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية على ازالة رسوم الاستيراد وخفض الحواجز غير التعريفية المفروضة على صادرات المنسوجات والملابس (من المكسيك). وأُشير الى احتمال تأثير هذه الأحكام في منتجي الملابس والمنسوجات في المجتمع الكاريبي بطريقتين. أولا، قد يؤدي وصول الملابس/المنسوجات المكسيكية الى السوق بصورة أوسع نطاقا وأيسر في إطار شروط التجارة التفضيلية الى إزاحة صادرات الملابس/المنسوجات من المجتمع الكاريبي لصالح المنتجين المكسيكيين. ثانيا، يقل معدل تكاليف العمالة في المكسيك في صناعة الملابس بنسبة ٢٧ في المائة تقريبا عن معدل تكاليف العمالة في المجتمع الكاريبي البالغ ١,١٢ من الدولارات في الساعة. ونتيجة لذلك، قد يجد مصنعو الملابس بتكلفة منخفضة وبأحجام عالية ميزة تنافسية أعلى من حيث التكلفة في اقامة مصانعهم في المكسيك بدلا من اقامتها في البلدان الكاريبية مثل جامايكا[٢٠] او سانت لوسيا.

٣٣- واستنادا الى نموذج تجارة متوازنة جزئيا، يخلص دافنبورت (١٩٩٥) الى نتائج فيما يتعلق بصادرات الملابس، ويتوقع حدوث تحول عن تجارة الملابس بنسبة ٣,٥ في المائة (بين ١٢,١ و١٧,٦ من ملايين الدولارات). ويشير الى أن القطاع الذي يحتمل أن يكون فيه تحول التجارة أكبر من غيره هو قطاع الملابس وبالخصوص صادرات الملابس من جامايكا. ويخلص ايفانز (١٩٩٥) الى نتائج مماثلة. وربما توجد فعلا بعض المؤشرات على تحول تجارة الملابس من المجتمع الكاريبي وغيره من بلدان مبادرة حوض البحر الكاريبي الى المكسيك. وارتفعت واردات الملابس من البند ٨٠٧ ألف من المكسيك الى سوق الولايات المتحدة في الستة أشهر الأولى من عام ١٩٩٤ بنسبة ١٨٣ في المائة (من ٣٠٤ ملايين دولار في عام ١٩٩٣ الى ٨٦٠ مليون دولار في عام ١٩٩٤) بينما سُجل انخفاض بنسبة ٢ في المائة في واردات الملابس من البند ٨٠٧ ألف من بلدان مبادرة حوض البحر الكاريبي. والانخفاض بنسبة ٢ في المائة في واردات الملابس من البند ٨٠٧

ألف من بلدان مبادرة حوض البحر الكاريبي الى سوق الولايات المتحدة يعادل معدل نمو سنوي متوسط يتراوح بين ٢٢ و٢٤ في المائة قبل تنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

٣٤- وقطاع الأغذية المجهزة الفرعي هام أيضا في منطقة البحر الكاريبي. والسكر والليمون هما أهم المنتجات في المنطقة. وتحتل صناعة الليمون المرتبة الثانية من مصادر ايرادات النقد الأجنبي. وبلغ مجموع قيمة عصير البرتقال الذي صدرته البلدان الأعضاء في المجتمع الكاريبي بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٠ ما قدره ٨٦,١٥ مليون دولار بينما بلغ مجموع قيمة عصير الليمون الهندي ومركزاته ٣١,٣٢ مليون دولار. فكانت مساهمة هاتين المادتين معا في النقد الأجنبي ١١٧,٤٧ مليون دولار. ويُصدر جزء كبير من الليمون الى الولايات المتحدة، الى جانب جزء من صادرات السكر.

٣٥- وستخفض الولايات المتحدة خلال السنوات الست الأولى من مدة اتفاق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية من تعريفاتها المفروضة على واردات السكر من المكسيك بنسبة ١٥ في المائة، وهي مدة ستزول في نهايتها التعريفات المفروضة على السكر. ويشير ايفانس (١٩٩٥) الى أن واردات الولايات المتحدة من السكر المعفي من الرسوم من المكسيك لا يحتمل أن يضر بتجارة السكر بين المجتمع الكاريبي والولايات المتحدة. والسبب الرئيسي لهذا الاستنتاج هو أن كندا ليست بلدا يصدر السكر بينما تعد الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك بلدين مصدرين صافيين للسكر.

٣٦- أما فيما يتعلق بالليمون، فإن جامايكا وجزر البهاما هما من البلدان المصدرة الرئيسية لليمون من المجتمع الكاريبي الى الولايات المتحدة وكندا. وتصدر جامايكا الى الولايات المتحدة عصير البرتقال المركز المجمد والليمون الهندي الطازج والمندرين واليوسفي. وستلغى على مراحل التعريفات المفروضة على الليمون خلال فترة تتراوح بين ٥ و١٠ سنوات بموجب اتفاق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. وبالاضافة الى ذلك، يتوقع أن تزيد استثمارات الولايات المتحدة في صناعة الليمون المكسيكية نظرا الى تدني تكاليف العمالة وطبيعة زراعة الليمون الكثيفة العمالة.

٣٧- ويقدر دافنبورت (١٩٩٥) أن صادرات البلدان الكاريبية من السلع الزراعية الخام أو المجهزة إلى أمريكا الشمالية لن تتضرر كثيرا باتفاق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. ويحتمل أن يحدث الأثر الرئيسي عن طريق الاستثمار في صناعات تجهيز الأغذية في المكسيك. ويمكن أن يضر هذا الاستثمار بعدد من القطاعات بما فيها قطاع الايثانول في منطقة البحر الكاريبي. وصدّرت جامايكا بنحو ٩ ملايين دولار من الايثانول إلى الولايات المتحدة في عام ١٩٩٢. ويمكن أن تتأثر هذه المبيعات من جراء تقليص التكاليف عن طريق الاستثمار الاضافي ووفورات الحجم في صناعة المكسيك الأكبر حجما.

### ٢ُ التكامل الاقتصادي الأوروبي

٣٨- حاول ستيفنس تقدير أثر التكامل الاقتصادي الأوروبي في بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي التي تستفيد من اتفاقية لومي[٢١]. وحاول روبرتسون أيضا اجراء عملية مماثلة في حالة الدول الجزرية الصغيرة بما يشمل من ثم منطقة البحر الكاريبي[٢٢]. ويخلص كل من ستيفنس وروبرتسون الى أن تعميق عملية التحرير في أوروبا الغربية ستكون له آثار سلبية مباشرة في بلدان منطقة البحر الكاريبي بالنسبة الى مجالات وصولها التفضيلية الراهنة. ويلاحظ ستيفنس في هذا الصدد ما يلي: "لئن كانت البلدان الحديثة العهد بالتصنيع تخشى "أوروبا القلعة"، فإن الخطر الرئيسي على البلدان الكاريبية هو عكس ذلك تماما: أن يجري تفكيك هذه القلعة!" وتبدو صادرات الموز والسكر الكاريبية من بلدان الكاريبي الناطقة بالانكليزية أكثر تعرضا للخطر بسبب الأسباب المبينة بالتفصيل أعلاه[٢٣].

### (د) ملاحظات عامة

٣٩- يمكن تقييم رد أي بلد على التغييرات المتفاوض عليها في نظام التجارة العالمي على أساس ثلاث مراحل زمنية. وتتصل المرحلة الأولى بالردود قبل بدء المفاوضات. ويتصل الرد المحتمل الثاني بالعملية الفعلية للتغير المتفاوض عليه، مثل المشاركة النشطة في مفاوضات جولة أوروغواي. ويتصل الرد الثالث بالتصدي للنتائج الناجمة عن اتمام التغييرات المتفاوض عليها في نظام التجارة العالمي، التي تشكل فيها جولة أوروغواي خير مثال. واذا أريد اجراء تقييم للردود الكاريبية في اطار هذه المراحل الثلاث، يمكن السعي لتحديد ما اذا كانت هذه الأنواع الثلاثة من الردود السياسية قد جاءت على الصعيد الوطني أو على الصعيد دون الاقليمي أو على الصعيد الاقليمي.

٤٠- ويمكن هنا ابداء عدة ملاحظات عامة[٢٤]. أولا، كان للبلدان الكاريبية وجود محدود جدا في المرحلتين الأوليين من جولة أوروغواي. ولم تشارك تلك البلدان مشاركة نشطة في مفاوضات جولة أوروغواي. وفيما يتعلق ببلدان المجتمع الكاريبي مثلا، لا توجد بعثات دبلوماسية في جنيف الا لعدد قليل من البلدان الكاريبية[٢٥].

٤١- ثانيا، تحاول البلدان الكاريبية منذ انتهاء جولة أوروغواي الاستجابة للجدول الزمني لطلبات اخطار منظمة التجارة العالمية من حيث تنفيذ الامتيازات. ونتيجة ذلك هي أنه لم يتسع الوقت لتلك البلدان لدراسة جميع اتفاقات جولة أوروغواي من حيث نتائجها في الأجل الطويل والردود السياسية الاستباقية الخلاقة. وأنشئت في بلدين كاريبيين أجريت فيهما مقابلات، أفرقة مشتركة بين الوزارات لدراسة الجوانب المختلفة من اطار منظمة التجارة العالمية المتصلة بالوزارات المعنية. ثالثا، وربما باستثناء منظمة دول الكاريبي الشرقية، تمت الردود السياسية الى حد كبير على الصعيد الوطني. ويبدو هذا الأمر صحيحا بالتأكيد بالنسبة الى المرحلتين الأوليين. وجرى تعاون اقليمي أوسع نطاقا في مجال اتفاقات لومي نتيجة اصرار الجماعة الاقتصادية الأوروبية على التعاون مع التجمعات الاقليمية في أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ. وسُجلت درجة أكبر من التعاون الاقليمي في اجتماع عام ١٩٩٥ المعقود في دينفر في ولاية كولورادو بشأن اتفاق التجارة الحرة للأمريكتين. وأصبحت أمانة المجتمع الكاريبي في المرحلة الراهنة التي أعقبت مرحلة جولة أوروغواي تتولى تنسيق ردود أعضائها ازاء طلبات منظمة التجارة العالمية.

٤٢- ولعل أهم ملاحظة يمكن ابداؤها فيما يتصل بالمرحلة الراهنة للرد على طلبات جولة أوروغواي، هي أن مسؤولي القطاع العام هم على درجة من ضعف الامكانيات لا تمكنهم من تقديم رد فعال. فعدد مسؤولي القطاع العام المكلفين بمسائل السياسة التجارية قليل وهم يواجهون مشاكل استبقاء من اكتسبوا بعض الخبرة في هذا المجال. وهذا العدد القليل من المسؤولين الذي يقل في معظم البلدان الكاريبية عن خمسة أفراد يتولى مسؤولية الرصد الفعال للمجموعة الواسعة النطاق من المسائل المتصلة بالتجارة. ومن المحتوم أن يفتقروا الى التركيز والتفصيل والقدرة على التنبؤ. وبالاضافة الى ذلك، فإن المسؤولين المكلفين لا يستوفون بالضرورة بعض الشروط التقنية للوفاء بالتزامات المنظمة التجارية العالمية نظرا الى أنهم في معظمهم رجال اقتصاد في حين أن العديد من المسائل المحلية مسائل قانونية أو حتى علمية (الشروط المتعلقة بصحة النبات على سبيل المثال)[٢٦].

٤٣- ولم يشارك القطاع الخاص الاقليمي مشاركة نشطة في صوغ المواقف الوطنية أو الاقليمية بصدد هذه المسائل التجارية، سواء على الصعيد الاستشاري أو على صعيد وضع السياسات. غير أن ثمة بعض التنوع الوطني في تواجد قطاع الأعمال الكاريبي في الوفود الوطنية المشاركة في محافل السياسة التجارية الدولية. وتوجد حالة مماثلة فيما يتعلق بمشاركة القطاع الخاص في الردود على مطالب ما بعد جولة أوروغواي. ويبدو القطاع الخاص الاقليمي بالاضافة الى ذلك عديم المعرفة الى حد كبير بتفاصيل الاطار التجاري المتعدد الأطراف الجديد. والواقع أن أفراد القطاع الخاص الذين أجريت معهم المقابلات لم يكونوا مدركين على ما يبدو للمجموعة الواسعة النطاق من الالتزامات الوطنية المترتبة على جولة أوروغواي. فممثلو القطاع العام في وزارة التجارة مثلا هم أفضل علما بالنتائج والجداول الزمنية المتصلة بالتنفيذ مما

هو حال القطاع الخاص. ويبدو معظم من جرت معهم المقابلات من رجال القطاع الخاص وكأن لهم معرفة محددة ضئيلة بنتائج جولة أوروغواي فيما يتعلق بالاشتراطات العامة مثل تثبيت التعريفات الجمركية وهم على أقل علم من ذلك من حيث الآثار الأكثر تحديدا المترتبة في القطاعات أو السلع الأساسية. ويبدو أن الفكرة التي تحرك القطاع الخاص هي أنه توجد بعض السلع الأساسية أو القطاعات التي يحتمل أن تظل رابحة.

## الفصل الثالث

# نطاق تنويع التجارة المستدام في البلدان الجزرية لمنطقة البحر الكاريبي في اطار تحرير التجارة وعولمتها

### ألف - بعض أنماط تخصص التجارة في منطقة البحر الكاريبي

٤٤- يمكن عرض عدد من النقاط الموجزة بصدد التجارة الكاريبية. أولا، بدأت الاقتصادات الكاريبية تاريخيا، في مرحلة ما بعد كولومبس، كأنقى أشكال الاقتصادات التصديرية التي أصبح يشار اليها بصورة مبتذلة بأنها "تنتج ما لا تستهلك وتستهلك ما لا تنتج". وكان يوجد بهذا المعنى ترابط شبه كامل بين التجارة ومجموع الناتج. ثانيا، بدأت الاقتصادات الكاريبية تتخصص في انتاج السلع الأولية للتصدير، أي قصب السكر في الأول ثم انتاج محاصيل زراعية أخرى ثم المعادن مثل البوكسيت والنفط. ثالثا، وباعلان بريطانيا لحرية تجارة السكر في القرن التاسع عشر، اعتمدت حصة كبيرة من الناتج الكاريبي على الوصول على أساس تفضيلي الى أسواق البلد الأم. رابعا فشلت عموما محاولات التنويع في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولا سيما بعد الاستقلال السياسي، نتيجة الميل الى التصنيع السهل البديل عن الاستيراد. خامسا، تقوم معظم البلدان الكاريبية بتحرير اقتصاداتها منذ بداية الثمانينات في اطار برامج التكيف الهيكلي المدعومة من الوكالات المتعددة الأطراف. وتستند الاستراتيجيات التصديرية الجديدة الى جذب المستثمرين بسبب العمالة الرخيصة، ولا سيما الأجانب منهم المتخصصون في الانتاج التصديري القائم على العمالة الكثيفة وغير المؤهلة نسبيا، أو في قطاع السياحة.

٤٥- وما زالت الاقتصادات الكاريبية تعتمد كلياً في نهاية القرن العشرين، من حيث حصائل التصدير ومن ثم الآفاق الاقتصادية، على نجاح قطاعات تعتمد بدورها على الوصول التفضيلي. وهذا لا ينطبق على القطاع الزراعي فحسب بل أيضاً على بعض الأنشطة الجديدة الكثيفة العمالة وبالخصوص في مجالات الملابس. وهذه ليست الصورة بكاملها بطبيعة الحال. فقد أصبحت السياحة قطاعاً ديناميكياً وتنافسياً على الصعيد الدولي. والسياحة البيئية الثقافية قطاع صغير ولكنه سريع النمو داخل قطاع السياحة الاجمالي. وثمة بعض الاستثمارات الأمامية، كالاستثمارات في منتجات مستندة الى الغاز الطبيعي في ترينداد وتوباغو.

٤٦- وأثبت بعض المصنعين في إطار تحرير التجارة قدرتهم الكبيرة على الابتكار من حيث ايجاد أسواق "كوة" في سوق الأمريكيتين الأوسع نطاقاً، وحتى خارجهما. وما انفكت صناعات تجهيز المعلومات تنمو بسرعة. ويُفحص أدناه بإيجاز، في ضوء ما تقدم، نطاق تنويع التجارة المستدام في البلدان الجزرية الكاريبية في إطار تحرير التجارة وعولمتها.

### باء - التطورات القطاعية

٤٧- تشير البيانات المتوفرة الى أن امكانات المنتجات ذات القاعدة البيولوجية إمكانات كبيرة في منطقة البحر الكاريبي[٢٧] كما تشير الأدلة العرضية الى فرص تصدير هذه المنتجات. ويتوفر فعلاً في السوق الدولية بن "الجبل الأزرق" من جامايكا الى جانب مجموعة من المشروبات الكحولية والمنتجات المماثلة. ويُفاد في إحدى الحالات أنه يتم تصدير ٢٠ في المائة من مبيعات الشركة[٢٨]. وتمكّن رائد مشروع مبتكر آخر في ترينيداد وتوباغو من النفاذ الى الأسواق لتسويق مستحضرات التجميل النباتية وهو يأمل أن يزيد مبيعاته الأجنبية ٢٧ في المائة في عام ١٩٩٥ الى ٤٠ في المائة[٢٩].

٤٨- وتجهيز المعلومات قطاع هام آخر. وكانت ٧٤ شركة تقريباً تعمل في صناعة تجهيز المعلومات ذات الوجهة التصديرية في منطقة البحر الكاريبي وكانت تشغل حتى آذار/مارس ١٩٩٥، عدداً يقدَّر بنحو ٥٠٠ ٧ شخص. ويبلغ عدد العمال الاقليميين في الصناعة في الفترة ١٩٩٣/١٩٩٢ نحو ٠٠٠ ٥ شخص. وبقدر ما تستند هذه التقديرات الى دراسات استقصائية مقارنة، فإنها تشير الى أنه ستحصل زيادة بنسبة ٥٠ في المائة في العمالة في هذا القطاع في منطقة البحر الكاريبي في غضون سنتين أو ثلاث سنوات. وتتركّز الصناعة في بلدان كاريبية ثلاثة هي جامايكا وبربادوس والجمهورية الدومينيكية التي تستأثر جماعياً بنسبة ٩٠ في المائة من مجموع عدد الشركات وكذلك من مجموع العمالة في المنطقة. وتستأثر جامايكا بأكبر عدد من الشركات (٨٢ في المائة) وبأكبر قدر من العمالة (٤٧ في المائة).

٤٩- وتجهيز إدخال البيانات هو أكثر أشكال أنشطة تجهيز المعلومات شيوعاً في منطقة البحر الكاريبي، والولايات المتحدة هي السوق الرئيسية التي تقصدها هذه الأنشطة. وكان هناك ٣٢ شركة لتجهيز المعلومات تعمل في بربادوس في آذار/مارس ١٩٩٥، تتولى ١٤ شركة منها تجهيز المعلومات التصديرية. وتزايد عدد هذه الأخيرة من ١٠ شركات في عام ١٩٨٨ الى ما يقدَّر بنحو ١٤ شركة في نهاية ١٩٩٤. وتزايد عدد فرص العمل التي أنشأتها صناعة تجهيز المعلومات التصديرية في بربادوس بنسبة ١٤١ في المائة خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٤، فارتفع عدد العمال من ٩٤٧ عاملاً في السنة السابقة ليبلغ ٢٨٢ ٢ عاملاً في عام ١٩٩٤. كما يسجل قطاع تجهيز المعلومات في بربادوس حصة متزايدة في العمالة في قطاع الصناعة التحويلية. وارتفعت حصة هذا القطاع من ١٢ في المائة في عام ١٩٨٨ فبلغت ذروة قدرها ٢٤ في المائة في عام ١٩٩٢ قبل أن تنخفض نوعا ما الى ١٧ في المائة في عام ١٩٩٤.

٥٠- وتزايد عدد الشركات العاملة في تجهيز المعلومات ذات الوجهة التصديرية في جامايكا من شركتين في عام ١٩٨٦ الى ٢٩ شركة في عام ١٩٨٩ وانخفض الى ٢٠ شركة في عام ١٩٩١ ثم ارتفع الى ٤٩ شركة بحلول نهاية ١٩٩٣. كما تزايدت العمالة خلال هذه الفترة من ٣٠٠ عامل الى أكثر من ٠٠٠ ٣ عامل بقليل. وتُدرّ الاستثمار في هذا القطاع بمبلغ ١٠٠ مليون دولار بين عامي ١٩٨٤-١٩٨٩. ويقدَّر أن صافي إيرادات النقد الأجنبي من قطاع تجهيز المعلومات في جامايكا تزايد من ١,٥ من ملايين الدولارات في عام ١٩٨٦ الى ١٧ مليون دولار في عام ١٩٩١.

٥١- وصناعة تجهيز المعلومات ذات الوجهة التصديرية أحدث عهداً في بقية البلدان الكاريبية الشرقية، إذ يوجد عدد قليل من الشركات في ترينيداد وتوباغو وغرينادا وسانت لوسيا. كما أُفيد بوجود شركتين كبيرتين في الجمهورية الدومينيكية إحداهما شركة فرعية لشركة الطيران الأمريكية American Air lines التي تدير أيضاً أكبر شركة وحيدة في بربادوس.

٥٢- وسجّل قطاع السياحة أكبر معدل نمو في أرجاء منطقة البحر الكاريبي خلال العقد الماضي. فزار الكاريبي في عام ١٩٩٤ نحو ١٤ مليون سائح وأنفقوا مبلغاً يقدَّر بنحو ٦٦٨ ١١ مليون دولار. غير أن سوق السياحة بذاتها في حالة مد وجزر نظراً الى أن أذواق المستهلك تتحول من السياحة "الجماهيرية" الى السياحة "المتخصصة". والسياحة البيئية هي القطاع الذي تملك فيه منطقة البحر الكاريبي بعض الإمكانات. وحاولت البلدان أن تضيف عناصر السياحة البيئية الى الأماكن السياحية القائمة. ويتمثل أحد المؤشرات الرئيسية لنمو آفاق السياحة البيئية في إقامة مناطق طبيعية محمية سواء بحراً أو براً. وتقدم دراسة استقصائية أجراها في عام ١٩٩٤ برنامج الأمم المتحدة للبيئة بعض التفاصيل، على نحو ما يبيّن في الجدول ١٩، الذي يكشف عن وجود ٤٦ منطقة برية محمية في الجزر الكاريبية العشر التي أجريت الدراسة الاستقصائية بصددها، الى جانب وجود ٩ مناطق ساحلية محمية و٧ مناطق خاضعة للحماية البحرية.

٥٣- كما حاولت الدراسة الاستقصائية التي أجراها برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن تتبين شعبية وُجهات مختلفة. وعلى الرغم من عدم توافر أي تفاصيل عن بربادوس، فإن من المعلوم حق العلم أن اثنين من الأماكن السياحية الرئيسية فيها هما Harrison Caves وغواصة متاحة لمشاهدة الحياة البحرية. والمكان السياحي الرئيسي في توباغو هو Buccoo Reef الذي يجذب عدداً يقدَّر بنحو ٠٠٠ ٤٠ سائح سنوياً[٣٠] وأصبحت منطقتا Asa Wright Nature Reserve وPoint-a-Pitrre Wildfowl Trust في ترينيداد مشهورتين دولياً. كما حاولت الدراسة الاستقصائية وصف خطط النمو في هذا المجال.

٥٤- وتصدير الموسيقى الكاريبية قطاع آخر متزايد النمو متصل الى حد ما بالسياحة[٣١]. وبلغ مجموع مبيعات الموسيقى المسجلة والمطبوعة المصدرة في جامايكا مليون دولار بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٤؛ وتجني تركة بوب مارلي اتاوات سنوية قدرها ٠٠٠ ٢٥٠ دولار. ويقال إن ثلاثة من كبار موسيقيي الريغي[٣٢] يحققون دخلاً سنوياً يتراوح بين ٠٠٠ ٢٥٠ و٠٠٠ ٧٥٠ دولار. وتقدر مبيعات موسيقى الريغي في الولايات المتحدة بمبلغ ٢٧٠ مليون دولار في الفترة ١٩٩٢/١٩٣٣. ويقدر أن "Japan Splash" تجذب نحو ٠٠٠ ١٠٠ مستمع تقريباً في الحفلات الموسيقية المنظمة في هذا البلد الآسيوي. كما يقدَّر أنه جُنيت أرباح قدرها ٠٠٠ ٥٤٠ دولار في ترينيداد وتوباغو بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٤ من صادرات الآلات الموسيقية النحاسية الى الولايات المتحدة (٥٠ في المائة) والى ٣٤ بلداً آخراً. ويقدَّر أنه جُنيت أرباح أخرى قدرها ٠٠٠ ٩١ دولار خلال نفس الفترة من صادرات الموسيقى المسجلة.

٥٥- وهذه البيانات جزئية وتشمل مساهمات المهرجانات الثقافية في جزر الكاريبي (reggae Sunsplash، ومهرجانات موسيقى الجاز، Cropover في بربادوس، وHeritage Month في توباغو، وCarnval في ترينيداد وتوباغو)، وما يقابلها من مهرجانات البلدان الأم، ولا سيما المهرجانات الثقافية الجزرية (مثل يوم العمال في بروكلين، وكاريبانا في تورونتو، ومهرجان بريكستون في لندن، ومهرجانات مختلفة أصغر في أنحاء أمريكا الشمالية وفي بعض المدن الأوروبية). ولهذه الأنشطة الثقافية قدرة تنافسية عالمية وهي ناجمة عن مبادرات التعبير الثقافية المتأصلة في المجتمع الكاريبي.

٥٦- وأصبحت منطقة البحر الكاريبي عبر العقدين الماضيين منطقة رائدة في صناعة الخدمات المالية والقانونية اللاإقليمية وأثبتت قدرة رائعة على الاستجابة لتنوع الطلب الدولي على الخدمات اللاإقليمية. وبعد فترة نمو سريعة في الأنشطة المصرفية اللاإقليمية في السبعينات وحتى أواسط الثمانينات، أصبحت دوائر الاستثمار اللاإقليمي في منطقة البحر الكاريبي أكثر تعقيداً نظراً الى أن السلطات الجزرية المختصة اعتمدت تشريعات جديدة لجذب التجارة اللاإقليمية. وأصبحت القدرة على المنافسة حيوية في هذه الصناعة، ونجح الابتكار في تطوير منتجات لا إقليمية. وأصبحت الاختصاصات القضائية الكاريبية بوجه خاص قادرة على المنافسة في تلبية احتياجات الشركات الدولية المهتمة بتأسيس شركات لا إقليمية بسرعة تمكنها من العمل في بيئة عالمية سريعة التغيُّر. ومن الهام أن يلاحظ أن هذه البلدان بذلت جهوداً كبيرة في السنوات الأخيرة لتنظيم ورصد الصناعة بهدف منع السلطات اللاإقليمية من إيواء أنشطة مالية إجرامية.

٥٧- واستأثرت السلطات الكاريبية اللاإقليمية بنسبة ٧٤ في المائة من مجموع عدد الشركات اللاإقليمية المسجلة في جميع الولايات القضائية الجزرية في نهاية عام ١٩٩٤. والمراكز المصرفية اللاإقليمية الرائدة في منطقة البحر الكاريبي هي حالياً جزر البهاما وجزر كايمان وجزر الأنتيل الهولندية. كما تتوافر في هذه الأقاليم خدمات غير مصرفية لا إقليمية. ومن بين جميع المناطق الجزرية تسجل أعلى نسبة من حيث مجموع عدد الشركات اللاإقليمية المسجلة مقابل السكان في جزر فيرجين البريطانية.

٥٨- وصناعة دعم الأفلام هي قطاع أنشطة خدمات متنام في منطقة البحر الكاريبي. ويوفر هذا القطاع لصانعي الأفلام مجموعة من السلع والخدمات التي تستلزم التخطيط والتنسيق والعِول. والتحدي الذي تعاول الجزر الكاريبية مواجهته في هذا القطاع هو أن توفر أكبر ما يمكن من المنتجات المحلية بينما تفي بالمعايير الدولية من حيث الجودة. ولا تتصل جميع شركات الأفلام التي ترد الى الجزر وتستخدم خدمات الدعم بصناعة السياحة. غير أنه يتوقع عموماً أن تعكس الأفلام المزايا البيئية للجزر، بحيث يكون لها أثر ترويجي، إما بجذب السواح أو بعرض مزايا متصلة بالسياحة.

٥٩- والفوائد الأخرى التي تجنيها البلدان الجزرية من أنشطة دعم الأفلام مستمدة من الأثر المضاعف لنفقات صانعي الأفلام (الرسوم الحكومية، والأجور قصيرة المدة، ومشتريات البضائع والخدمات المختلفة وغير ذلك من الأمور). وتفيد صناعة دعم الأفلام، بالتالي، الاقتصادات الجزرية بطريقة مماثلة لأنشطة السياحة. وقد عينت الحكومات في بعض بلدان وأقاليم المنطقة مفوض أفلام لتيسير وتنسيق توفير البضائع والخدمات اللازمة.

٦٠- ويعد تصدير خدمات العمالة مصدراً هاماً من مصادر تدفقات النقد الأجنبي الى العديد من البلدان الكاريبية، على الرغم من أن هذا النشاط غير مخطط وليس هناك أي احتمال لأن يُحرَّر. وتقديرات صافي ايرادات خدمات العمالة بالنسبة الى عدة بلدان جزرية في منطقة البحر الكاريبي وكذلك التدفقات الى الداخل كنسبة مئوية من صادرات السلع هي على النحو التالي: ٦٢ في المائة من صادرات السلع[٢٢] في حالة أنتيغوا؛ و٨٥ في المائة في حالة غرينادا و٣٧ في المائة في حالة سانت فنسنت وغرينادين؛ و١٧ في المائة في حالة جامايكا؛ و١٥ في المائة في حالة سانت لوسيا؛ و٩ في المائة في حالة بربادوس؛ ونحو ١٠ في المائة في حالة بليز.

## الفصل الرابع

# التعاون التجاري الاقليمي من أجل تنمية التجارة

### ألف - المجتمع الكاريبي

٦١- بدأت في عام ١٩٦٧ استراتيجية التكامل الاقتصادي الاقليمي بابرام اتفاق التجارة الحرة في منطقة البحر الكاريبي عقب انهيار اتحاد الأنتيل الذي دام مدة قصيرة (١٩٥٨-١٩٦١). وسرعان ما حلت محل هذه المرحلة المؤقتة في عام ١٩٧٣ معاهدة شاغواراماس التي أنشأت المجتمع الكاريبي. ونصت معاهدة شاغواراماس على عدة أشكال من التكامل تتراوح بين التكامل التقليدي للأسواق والتكامل الانتاجي الأقل تقليداً وتحول المجتمع الكاريبي الآن الى مرحلة السوق والاقتصاد الوحيدين. وتمكّن المجتمع الكاريبي من البقاء ومن تعميق الروابط الاقتصادية الاقليمية يشكل نجاحاً نظراً الى مصير تجارب التكامل الاقليمي الأخرى العديدة التي جرت في أماكن أخرى من العالم النامي. وثمة مجالان رئيسيان من مجالات العمل الى جانب هذه المعاهدة وهما: التجارة الحرة والتعاون العضوي.

٦٢- فقد نجح المجتمع الكاريبي في القضاء بصورة شبه كاملة على الحواجز التعريفية وغير التعريفية القائمة أمام حرية تنقل السلع والخدمات فيما بين الدول الأعضاء. وتوجد تعريفات خارجية موحدة، وسيبدأ العمل بداية من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بتعريفات قصوى نسبتها ٢٠ في المائة. كما أُلغيت الحواجز القائمة أمام الاستثمارات عبر الحدود في البورصات الوطنية. وبدأ تنفيذ عملية إزالة الحواجز القائمة أمام تنقلات اليد العاملة لصالح خريجي جامعة الأنتيل وجامعة غيانا. وتجري مناقشات بصدد العمل بعملة إقليمية مشتركة[٢٤]. وسُجل نجاح في مواءمة الحوافز الضريبية المقدمة الى المستثمرين الأجانب، على الرغم من تسجيل بعض الأخطاء في هذا المجال.

٦٣- كما يشكل التعاون العضوي أحد مجالات نجاح المجتمع الكاريبي. وتشمل الأمثلة امتحانات المدارس الثانوية (مجلس الامتحانات الكاريبية) والصحة والأرصاد الجوية. ويشمل التعاون العضوي الذي له تأثير مباشر بدرجة أكبر في التنمية القطاعية منتجي الموز لجزر وندوارد ومشروعاً تابعاً لرابطة السياحة الكاريبية لتسويق منطقة البحر الكاريبي كوجهة سياحية وحيدة. كما تشمل معاهدة المجتمع الكاريبي عدة أحكام تستهدف في الواقع ممارسة التأثير من أجل إقامة الأنشطة القطاعية داخل مجتمع البحر الكاريبي. وتتصل الفئات الرئيسية الثلاث لمبادرات السياسة على نطاق المجتمع الكاريبي بالزراعة والصناعة التحويلية والمؤسسات الاقليمية.

٦٤- وبُذلت جهود منذ بداية المجتمع الكاريبي للتأثير في طبيعة الانتاج الزراعي الإقليمي. وبدأ هذا التأثير ببروتوكول التسويق الزراعي واتفاق الزيوت والدهون ونظام الأسواق المضمونة. والتمست هذه البرامج الثلاثة أساساً إتاحة سوق مضمونة في بلدان المجتمع الكاريبي الأربعة الكبرى للانتاج الزراعي من بلدان منظمة دول منطقة البحر الكاريبي الشرقية (وبليز)[٢٥]. وكان هذا البرنامج الأولي ناجحاً نسبياً، غير أن المنتجات المعنية لم تشكل سوى حصة صغيرة من إنتاج البلدان الاقليمية المستهدفة وكذلك في التجارة داخل المجتمع الكاريبي.

٦٥- واعتمد مؤتمر رؤساء الحكومات المعقود في عام ١٩٧٥ خطة غذائية إقليمية أكثر طموحاً. وطوِّر "برنامج المجتمع الكاريبي لتنمية الزراعة" طوال جزء كبير من السبعينات والثمانينات في أمانة المجتمع الكاريبي. وأُجريت دراسات استطلاعية ودراسات جدوى بصدد عدد من المنتجات الزراعية الإقليمية بما فيها: الحبوب والبقول والفواكه والخضروات والتوابل والزيوت العطرية والماشية ومنتجات الماشية والسمك ومنتجات السمك والزيوت والدهنيات. واستناداً الى مزيج

من المعايير الاقتصادية والسياسية، حُدِّدت بلدان فردية في المجتمع الكاريبي بوصفها أنسب مواقع لانتاج هذه المنتجات الزراعية.

٦٦- كما بادرت أمانة المجتمع الكاريبي في الثمانينات ببذل جهد مماثل لبرنامج المجتمع الكاريبي للتنمية الزراعية في سبيل التصنيع. وكان التركيز على مشاريع الاستثمار الإقليمية. واقتُرحت عدة أشكال حماية للفترة الأولية لإنشاء هذه الصناعات الإقليمية. واستناداً الى تقرير عن "نظام البرمجة الصناعية للمجتمع الكاريبي" أجراها فريق الاستشارة CEGIR، كلفت أمانة المجتمع الكاريبي بإجراء مؤسسات استشارة دراسات جدوى للمتابعة. وحُدد بنتيجة هذه الدراسات عدد من المشاريع التي يُحتمل أن تكون لها مقومات البقاء، إلى جانب التوصية بمواقع معينة. ووافق اجتماع رؤساء حكومات المجتمع الكاريبي في عام ١٩٨٥ على إقامة نظام برمجة صناعية للمجتمع الكاريبي ليشمل ١٨ مشروعاً موزعاً على الدول الأعضاء. كما أوصى الاجتماع بأن ينشأ نظام البرمجة الصناعية للمجتمع الكاريبي في إطار بروتوكول خاص بالبرمجة الصناعية. واتُفق على نص هذا البروتوكول النهائي في عام ١٩٨٨، غير أن هذا البروتوكول ظل ينتظر ثلاث سنوات أخرى (حتى عام ١٩٩١) قبل أن يذيِّل آخر توقيع به.

٦٧- وفي عام ١٩٧٦، أي بعد مرور ثلاث سنوات على توقيع معاهدة شاغواراماس، توصل وزراء مالية المجتمع الكاريبي الى اتفاق بصدد إنشاء نظام شركات المجتمع الكاريبي. وتلتزم بلدان المجتمع الكاريبي بموجب هذا الاتفاق بتوفير دعم سياسي خاص وتمييزي بصورة إيجابية لإنشاء شركات إقليمية عاملة في مجال تكامل الإنتاج في قطاعات الزراعة والتصنيع والمعادن. وتتصل الأحكام الخاصة بمجالات الائتمان؛ وتحويل الأرباح؛ وحماية الواردات عن طريق القيود الكمية والحوافز الضريبية. ولم توفر هذه الحوافز الضريبية إلا للزراعة والسياحة والحراجة.

٦٨- كما شكّلت بلدان المجتمع الكاريبي في مجال الهياكل الأساسية عدداً من الشركات الإقليمية الأخرى. وشركة النقل الجوي Leeward Islands Air Transport Company مثال على ذلك. وشركة West Indian Shipping Company وشركة Caribbean Air Cargo مثالان آخران. ويتمثل مثال أخير في هذا المجال في المشروع المشترك لإقامة شركة الاسمنت Arawak بين بربادوس وترنيداد وتوباغو.

٦٩- ويبدو أن الأحداث بما في ذلك تحرير التجارة من جانب واحد فيما بين بلدان المجتمع الكاريبي الكبيرة وجولة أوروغواي واتفاق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية واتفاق التجارة الحرة للأمريكتين الوشيك، تغلَّبت على المحاولات المبذولة من أجل التكامل الانتاج على الصعيد الاقليمي في مجالات الزراعة والصناعة والشركات الإقليمية. وشخَّصت أمانة المجتمع الكاريبي القيود القائمة في إدارة هذه البرامج من حيث أنها نهضت بدور رئيسي في النتائج الفعلية. وأجرت الأمانة في عام ١٩٩١ استعراضاً للتجربة في مجال توزيع الصناعات وخلُصت الى أنه لم تُحدد لهذه المشاريع أي مبادئ توجيهية على الصعيد الوطني وأنه لم تُتخذ أي تدابير محددة.

## باء - اتفاق التجارة الحرة للأمريكتين

٧٠- شارك المجتمع الكاريبي أيضاً في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ في قمة الأمريكتين المعقود في ميامي، وهي قمة اتفق فيها على وضع اتفاق التجارة الحرة للأمريكتين بحلول عام ٢٠٠٥. وشُكِّلت ستة أفرقة عاملة في اجتماع عُقد في دنفر، كولورادو، في عام ١٩٩٥ لبدء مناقشات آلية تنفيذ الاتفاق. ويُعنى أحد هذه الأفرقة بالاقتصادات الصغيرة، وترأسه جامايكا. ويُفهم أن المجتمع الكاريبي سيشارك في هذا الفريق العامل، ودُعي فعلاً عقد ما لا يقل عن اجتماع واحد لتشارك المؤسسات الإقليمية في هذه العملية.

## جيم- رابطة دول البحر الكاريبي

٧١- يمثل تشكيل رابطة دول البحر الكاريبي أهم مبادرة مستقلة اتخذتها بلدان منطقة البحر الكاريبي لمواجهة البيئة الاقتصادية العالمية المتغيرة. وتشمل عضوية هذه الرابطة البلدان الكاريبية وبلدان أمريكا الوسطى وبلدان فريق الثلاث دول (المكسيك وفنزويلا وكولومبيا). ورابطة دول البحر الكاريبي ليست اتفاقاً تجارياً اقليمياً وإنما رابطة يمكن أن تتطور لتصبح اتفاقاً من هذا القبيل. والرابطة نظام تعاون يذكر فيه تحرير التجارة، غير أنه لا توجد أي آليات للتكامل التجاري على الرغم من أن المادة ٢٠ من نظام تأسيس الرابطة يبيح لعضوين أو أكثر تحقيق التكامل التجاري. وكانت السياحة والتجارة والنقل القضايا الاقتصادية الثلاث المعروضة على المناقشات في سبيل التعاون في بداية عمل الرابطة في ترينيداد في أواخر عام ١٩٩٥. كما وقّع المجتمع الكاريبي اتفاقات تجارية خاصة أحادية الاتجاه مع كولومبيا وفنزويلا. وتفاوضت ترينيداد وتوباغو على إبرام اتفاق على نطاق جزئي مع فنزويلا.

## دال - حالة كوبا الخاصة

٧٢- إن السؤال الحاسم فيما يتصل بكوبا هو ما هي الآثار التي ستترتب في باقي البلدان الكاريبية على رفع الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وأُفيد بأن شركات الولايات المتحدة تقوم فعلاً باستقصاء آفاق رفع الحصار[٣٦] بينما أوفدت الجماعة الاقتصادية الأوروبية وفداً الى هافانا في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي[٣٧] ويتصور بعضهم وجود طاقة تجارة وفرص استثمار في سوق كوبا التي تعد ١١ مليون نسمة اذا رُفع الحصار. وقد وقعت كوبا على اتفاق منظمة التجارة العالمية وأفيد بأنها أنشأت ٢٠ لجنة مشتركة بين الوزارات لدراسة آثار هذا الاتفاق في الاقتصاد الكوبي. أما على صعيد نصف الكرة الأرضية، فإن كوبا وقّعت على اتفاقات ثنائية مع بلدان رابطة تكامل أمريكا اللاتينية وهي المكسيك وكولومبيا وفنزويلا واكوداور وبيرو وبوليفيا والبرازيل والأرجنتين وأوروغواي. ويشمل كل اتفاق قائمة بالمنتجات التي منحت فرص وصول تفضيلية. وستبدأ كوبا في عام ١٩٩٦ المفاوضات مع بلدان السوق الجنوبية المشتركة للاستعاضة عن الاتفاقات الثنائية المبرمة مع البلدان الأعضاء.

٧٣- واقترحت كوبا في حالة المجتمع الكاريبي إبرام اتفاق ثنائي وما زالت المناقشات بصدده جارية. غير أنه وُقّع إعلان نوايا مع ترينيداد وتوباغو بهدف التفاوض من أجل إبرام اتفاق ثنائي. أما فيما يتعلق بالروابط التجارية بين كوبا والبلدان الكاريبية، فقد بيّن المسؤولون الكوبيون أن ثمة عدة قيود قائمة أمامها ومنها النقل وفجوات الإعلام وغياب الاتفاقات مع البلدان الكاريبية. ومثلما بيّن أحد هؤلاء المسؤولين، يسهل على رواد المشاريع الشراء من المكسيك بسبب وجود اتفاق يعني عدم دفع الرسوم. كما يُقترح إبرام اتفاقات ثنائية مع الجمهورية الدومينيكية وهايتي وفنزويلا والمكسيك وكولومبيا. وتخطط غرفة التجارة الكوبية، التي تضم نحو ٢٥٠ عضواً، لتنظيم معرض تجاري كبير في عام ١٩٩٦. وهذه المنظمة التجارية مهتمة بالاتفاقات التعاونية المبرمة مع البلدان الكاريبية الأخرى من حيث زيارات السواح متعددة الوجهات، غير أنه لم تُسجَّل استجابة كبيرة من بلدان المنطقة.

## الفصل الخامس

# خلاصة وتوصيات

٧٤- للتحديات الجوهرية التي تواجه البلدان النامية الجزرية عموماً جانبان رئيسيان هما: التحكم زمنياً في الآثار السلبية التي يُحتمل أن تنجم عن التغيُّرات في نظام التجارة العالمية، وتحقيق أمثل الفرص الناجمة عن هذه التغيُّرات ذاتها. وقد أبرزت في هذا التقرير قدرة البلدان النامية الجزرية الكاريبية على الاستجابة بفعالية لهذه التحديات. وتورد الملاحظات التالية بعض الاستنتاجات والتوصيات الموجزة.

### ألف - السمات البارزة للبلدان الجزرية

٧٥- لعل أكبر قوة تملكها منطقة البحر الكاريبي هي مرونة شعوبها. فالمجتمعات الكاريبية تملك قدرة هائلة على التحمل والتكيُّف. وتتمثل قوة ثانية في ميزة صِغَر حجم البلدان. فلما كان مجموع عدد سكان يبلغ نحو ٣٢ مليون نسمة فإن الموارد المادية اللازمة للبقاء الأساسي ليست موارد عارمة مثلما هو الحال في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أو آسيا القارية على سبيل المثال (الصين والهند وبنغلاديش). ثالثا، تقع هذه المنطقة قرب الأسواق الكبيرة والثرية في أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) وهذا يختلف عن بعض الجزر والبلدان الأخرى البعيدة عن أسواق المستهلكين الرئيسية.

٧٦- غير أن الاقتصادات الكاريبية تواجه ثلاثة أنواع من التهديدات. أولاً، ثمة تهديد الكوارث الطبيعية التي تتفاقم خاصة بسبب تغيُّر المناخ. ثانياً، ثمة شبح انهيار الأسواق التفضيلية التي سبق تفصيلها أعلاه. ثالثاً، ثمة التهديد الناجم عن العولمة. وأخيراً، ثمة خطر خرق حدود القدرة على الاستيعاب الايكولوجية - الثقافية. ولجميع هذه العوامل آثار متصلة بالتجارة.

٧٧- فالاقتصادات الجزرية كثيرة التعرض للمخاطر الطبيعية، ولا سيما الأعاصير. والبحر الكاريبي ليس استثناءً عن القاعدة. ويقدَّر أنه بين عامي ١٧٢٢ و١٩٩٠ قُتل ٠٠٠ ٤٣ نسمة بسبب الأعاصير، و٠٠٠ ٣٠ نسمة بسبب انفجار البراكين، و٠٠٠ ١٦ نسمة بسبب الزلازل[٣٨]. وتشير العديد من التنبؤات العلمية الراهنة الى أن تغيُّر المناخ العالمي يزيد من احتمال تواتر وشدة الكوارث الطبيعية (ولا سيما الأعاصير).

٧٨- وحذرت ورقة معلومات أساسية أعدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمؤتمر الدول النامية الجزرية الصغيرة المعقود في نيسان/أبريل ١٩٩٤: "أن المنطقة الكاريبية الأوسع نطاقاً بجزرها العديدة القائمة على اقتصادات مثل مصائد الأسماك و/أو السياحة معرَّضة بوجه خاص لتغيُرات طبيعية متصلة بتغيُّر المناخ وارتفاع مستوى البحر". فقد كان عام ١٩٩٥ على سبيل المثال عاماً سيئاً بوجه خاص بالنسبة الى العديد من الجزر الكاريبية الشرقية من حيث اصابتها بالأعاصير. وتقدَّر الأضرار اللاحقة بجزر منظمة دول منطقة البحر الكاريبي الشرقية والأقاليم المستقلة الفرنسية والبريطانية والهولندية والأمريكية، بما فيها بويرتوريكو، بنحو ٥ بلايين دولار في عام ١٩٩٥، وسجلت ٢٥ وفاة وعدد أكبر بكثير من الجرحى أو المشردين[٣٩]. وتؤثر هذه الأضرار مباشرة في قدرات التصدير الزراعية والسياحية.

٧٩- وتتسم الاقتصادات الجزرية، بما فيها الاقتصادات القائمة في منطقة البحر الكاريبي، بنظم ايكولوجية هشة يمكن أن تتأثر بسهولة بالأنشطة الاجتماعية الاقتصادية. ويمكن النظر الى الجزر الصغيرة، من وجهة نظر الأثر البيئي، على أنها

لا تتكون إلا من المناطق الساحلية. وبعبارة أخرى، فإن للأنشطة الاجتماعية الاقتصادية القائمة براً أثراً فورياً ومباشراً في البيئة البحرية. وحتى السياحة يمكن أن تؤثر في نقاء البيئة وأن تهدد الاستدامة.

٨٠- وواقع "الطابع الجزري" ذاته ينشئ عقلية جزرية ليس إزاء بقية العالم بقدر ما هي فيما بين الجزر والبلدان المجاورة. وهذا الطابع الجزري يقود آحاد البلدان الى عدم تقاسم الملاحظات والخبرات بصورة مناسبة وعدم اتخاذ تدابير مشتركة في التعامل مع بقية العالم. وتتمثل مجموعة أخرى من الحقائق، المستمدة من الطابع الجزري الصغير بوجه خاص، في هدر وفورات الحجم في الانتاج والتسويق وتوفير الهياكل الأساسية الاجتماعية والمادية والإدارة العامة. وثمة فئة ضعف ثالثة تنبع من انفتاح الاقتصاد والمجتمع. وتزيد هذه الحقائق من احتمال التبعية التجارية الخارجية العالية وقلة المناعة إزاء الصدمات الخارجية، الى جانب مشاكل الأمن الوطني.

باء - برنامج السياسات

• فرص أسواق التصدير الناشئة

٨١- ينبغي تشجيع مزيد من البحث المركز على الأنشطة الاقتصادية "الناشئة" الديناميكية مثل السياحة الايكولوجية، والمنتجات "الخضراء" وخدمات المعلومات (ولا سيما في الأنشطة ذات المستوى الرفيع من المهارة) والخدمات الثقافية (الموسيقى والأفلام والمهرجانات/التراث). وينبغي أن يزيد هذا الأمر من قاعدة المعرفة لاتخاذ تدابير السياسات العامة الهادفة إلى زيادة جهود رواد المشاريع.

• دعم صناعات التصدير القائمة

٨٢- ثمة عدد من الخدمات التي يمكن توفيرها بتكلفة معقولة لدعم صناعات التصدير الهامة (السياحة والمعادن والزراعة وغير ذلك) القائمة على مدخلات متاحة محلياً. وتشمل هذه الخدمات اصلاح البواخر وغيرها من السفن البحرية وصيانتها وإيواءها. وينبغي أن يولى نمو صناعة الخدمات المذكورة أولوية عالية.

• التخطيط لمواجهة تحديات التجارة العالمية الجديدة

٨٣- يوجد حالياً عدد من الاتفاقات المتعلقة بمنتجات محددة في إطار اتفاقي منطقة التجارة الحرة لمنطقة أمريكا الشمالية والجماعة الاقتصادية الأوروبية، وهي اتفاقات ذات أهمية حاسمة للبلدان النامية الجزرية في منطقة البحر الكاريبي ولا سيما بروتوكولا الموز والسكر. ولا بد من وضع استراتيجيات بديلة للوفاء بشروط جديدة ستبرز لدى إعادة النظر في هذه البروتوكولات. ويسري هذا الأمر أيضاً على مختلف أحكام منظمة التجارة العالمية التي يستلزم تفسيرها وتنفيذها دراية تقنية واسعة.

٨٤- وهناك على وجه العموم معرفة محدودة، في كلا القطاعين العام والخاص، بالنتائج المترتبة على جولة أوروغواي، واتفاق منطقة التجارة الحرة لمنطقة أمريكا الشمالية، واتفاق لومي للجماعة الاقتصادية الأوروبية، واتفاق التجارة الحرة للأمريكتين. ويقترح بالتالي تعزيز تعميم المعرفة ذات الصلة بواسطة مختلف وسائط الاعلام وكذلك بتنظيم حلقات تدارس ومؤتمرات. وستظل قدرة الشعوب الكاريبية على الاستجابة للفرص واستغلالها قدرة محدودة ما لم يجر تحسيس تلك الشعوب

**بالتغيرات الحاصلة في بيئة التجارة العالمية. وينبغي للبلدان المانحة أن تكون على استعداد لتقديم المساعدة التقنية المطلوبة. كما ينبغي أن تروج بحزم لمبادرات التعاون الاقليمي في هذا المجال.**

## الحواشي

(١) ستتاح البيانات المستخدمة لاعداد هذا التقرير في وثيقة مرفقة مستقلة.

(٢) وأعقب هذا الانخفاض اقفال محطة تكرير النفط اللاإقليمية في كوراساو وأروبا.

(٣) تشمل منتجات النفط النفط المستورد والمكرر محليا. ومن ثم سجلت نسبة ٦٣ في المائة في عام ١٩٨٠.

(٤) جامايكا والجمهورية الدومينيكية وترينيداد وتوباغو وحتى الى حد ما هايتي وبربادوس الى جانب كوبا (نتيجة انهيار الكتلة السوفياتية).

(٥) Pantin, D.A. The impact of Trade Liberalization on the Import Competing sectors in Trinidad and Tobago: with particular reference to the Manufacturing sector. Trinidad & Tobago Manuf. Ass. Dec. 1992.

(٦) Witter, M. On the Impact of the Proposed Reform of the Common External Tariff on the Cost of living and on the Manufacturing Sector in Jamaica. Planning Institute of Jamaica. Oct. 1992.

(٧) للاطلاع على تقييم أجري مؤخرا عن التجارة الحرة في القارتين الأمريكيتين انظر مجلس شيوخ كندا Free Trade in the Americas" Report of the Standing Senate Committee on Foreign Affairs. August 1995.

(٨) World Bank Policy Research Bulletin, Vol.6 No.1. January/February 1985.

(٩) فريق ريدما: The Uruguay Round Agreements: Implications for the CARICOM Region. مشروع التقرير الأول الذي أعد لأمانة المجتمع الكاريبي. آب/أغسطس ١٩٩٥.

(١٠) World Bank Policy Research Bulletin. Vol.6. No.1. January/February 1985:1).

(١١) Greenaway, David and Chris Milner. The Uruguay Round and Commonwealth Developing Countries: An Assessment. Commonwealth Secretariat. June, 1994.

(١٢) يذكر غريناواي وملنر دراسة أجراها ستيفنس وكيناس وتفيد بأن الاتحاد الأوروبي سيحرر أقل من ١ في المائة (٠,١٢ في المائة) من التجارة التي كانت مقيدة سابقا في المرحلة الانتقالية الأولى.

(١٣) إن جميع الدول الجزرية الكاريبية أعضاء في منظمة التجارة العالمية منذ ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٦.

(١٤) Davenport, M., Impact of the Uruguay Round and NAFTA on Commonwealth Caribbean countries with special reference to Jamaica. Commonwealth Secretariat, May 1995.

(١٥) فريق ريدنا، المرجع المذكور.

(١٦) دافينبورت، المرجع المذكور.

(١٧) Rodriguez Enmio. Central America. Common Market, Trade liberalization and Trade Agreement. Conference on Economic Integration in the Western Hemisphere: Prospects for Latin America. Univ. of Notre Dame. mimeo.
نيسان/ابريل ١٩٩٣.

(١٨) انظر G. S. R. Associates Report on the NAFTA for CARICOM Secretatiat. June, 1994. وللاطلاع على موجز "ورقات التفكير"، انظر أيضا

- Gill, Henry, the NAFTA problematic and the Challenges for the Caribbean Community. North-South Centre Caribbean Program. Sept. 1993.
- CRS, Report for Congress (US), Caribbean Basin Countries: Implications of NAFTA. May, 1993.

(١٩) يجوز كذلك أن تكون للترتيبات الجانبية لاتفاق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بصدد العمالة والبيئة بعض الآثار التجارية، غير أنه يلزم تفسير هذه الآثار انطلاقا من دراسات أكثر تفصيلا.

(٢٠) تبلغ تكاليف العمالة في الساعة في الصناعة في جامايكا ٠,٩١ من الدولارات مقابل ٠,٨٨ من الدولارات في المكسيك.

(٢١) انظر المؤلفين التاليين بقلم كريستوفر ستيفنس:

- Non-Technical Experts from Jamaica Overseas Development Institute. London. mimeo. Jan. 1990.
- The European Single Market: Implications for Caribbean Manufacturing and Agricultural Trade. Senior Policy services on EC and the Caribbean in the 1990's. Caribbean Development Bank. Nov. 1990.

## الحواشي (تابع)

(٢٢) انظر Robertson, D. EEC 1992 and the small island States., mimeo National Centre for Development Studies, The Australian Univ., 1990.

(٢٣) انظر ٢-٣-٢(أ) و٢-٣-٢(ب).

(٢٤) يستند هذا القسم الى مقابلات أجريت مع مسؤولين في القطاعين العام والخاص في ترينيداد وتوباغو وغيانا (بما في ذلك أمانة المجتمع الكاريبي) وبربادوس وجامايكا وكوبا. انظرالتذييل ١ للاطلاع على قائمة الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات.

(٢٥) جامايكا وترينيداد وتوباغو ودومينيكا وكوبا والجمهورية الدومينيكية وهايتي.

(٢٦) أقر المسؤولون في حالة أحد البلدان الكاريبية بجهلهم بالنتائج المترتبة على الالتزامات في مجال الخدمات، وقرروا اعارة اثنين من رجال الاقتصاد للمنظمة التجارية العالمية في جنيف. وتقاسم هذا البلد منذ ذلك الوقت خبرته مع غيره من البلدان الجزرية المجاورة والصغيرة.

(٢٧) Seaforth C. "Agricultural Production and Natural Products" in A. Mohammed and D.A. Pantin (eds.): Planning for Sustainable Development in the Caribbean. UWI/McGill. 1995.

(٢٨) .Sangster's rums and liquors. Sunday Express. Trinidad. Feb. 13,1994. page 8

(٢٩) .Herbarium Ltd. Supplement. Sunday Express. Trinidad. Dec. 10, 1995

(٣٠) يرد عدد كبير منهم من السواح الداخليين الواردين من ترينيداد، غير أن حصة السواح الأجانب متزايدة.

(٣١) ترد البيانات التالية من بورن وآلسوب. انظر Boneue, C and M Alsopp - The potential of Cultural Service Exports from the Caribbean. Conference on Services in the Caribbean. Jamaica. mimeo. 1995.

(٣٢) .Shabba Ranks, Buju Banton, Lady Patra

(٣٣) غير أنه يلاحظ أن اقتصاد انتيغوا يعتمد على السياحة.

(٣٤) إن التجمع دون الاقليمي المسمى منظمة دول البحر الكاريبي الشرقية، يتقاسم، بالفعل، عملة مشتركة هي الدولار الكاريبي الشرقي.

## الحواشي (تابع)

(٣٥) المحاصيل الجذرية ومنتجات جوز الهند أساساً.

(٣٦) انظـــر Associated Press Report by Maggie Jackson headlined: "Havana ho? US companies look toward Cuba despite eembargo. Trinidad Guardian Nov. 29,1995:10.

(٣٧) انظر David Jessop: "Anxiety as Europe eyes Cuba's open window. Trinidad and Tobago" Sunday Express. No.19,1995.

(٣٨) انظر الجدول ٢ '٢' في Pantin. D.A. The Economics of Sustainable Development in Small Caribbean Islands. The University of West Indies: Centre for Environment and Development, Jamaica, and Economics Dept. Trinidad. April, 1994. 18-20.

(٣٩) .Ricky Singh, The Barbados Advocate. Dec. 28,1995:14

- - - - -